موقف الإمام يحيى بن حمزة العلوي من القراءات القرآنية في كتابه (المنهاج في شرح جمل الزجاجي)

د. عبدالله أحمد حمزة النهاري [1]

(١) أستاذ النحو والصرف مشارك - قسم اللغة العربية - جامعة صنعاء - اليمن.

ملخص البحث:

سعى هذا البحث لتسليط الضوء على موقف الإمام يحيى بن حمزة العلوي من القراءات القرآنية؛ في كتابه المنهاج في شرح جمل الزجاجي؛ نظرا لما تضمنه هذا الكتاب من عدد كبير من هذه القراءات القرآنية، التي تفي بالغرض من هذه الدراسة، وهو: الكشف عن موقفه منها من حيث: منهجه في نسبتها وتعامله معها، وكيفية استشهاده بها وتوجيهه لها، ثم موقفه من القراءات التي اختلف حولها النحاة وتباينت فيها مواقفهم.

وقد درس موقفه منها وفق الخطة الآتية:

- مقدمة للموضوع: كشفت عن أهميته والدافع إليه وأهدافه.
- تقسيم الموضوع إلى مبحثين: الأول لدراسة منهجه فيها، واستشهاده بها وكيفية توجيهه لها. والثاني: لدراسة موقفه من القراءات التي اختلف فيها النحويون وانقسمت فيها مواقفهم مذاهب وأفرادا.
- خاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث، نشير هنا إلى أبرزها وعلى النحو الآتي:

١- كشف لنا منهج العلوي في نسبته للقراءات أن اهتمامه فيها كان منصبا على الشاهد فيها، ومن ثم أغفل نسبة ما يربو على النصف من القراءات التي أحصيناها له، لكنه من جهة كان يعنى ببيان نوع هذه القراءات وإن لم يعزها، ولذلك تكررت عنده عبارات: السبعة، والسبعة المشهورة، أو بالنفي "مقروءة في غير السبعة" ونحو ذلك - كثيرا. وهذا الموقف أكد إيمانه بشهرة هذه القراءات السبع وتواترها، وتقديره لأصحابها، وهو موقف يختلف عن موقف كثير من النحاة الذين لم يسلموا بتواترها وطعنوا على أصحابها.

٢- وكشف البحث أن العلوي قد استشهد بجميع هذه القراءات في معظم أبواب الكتاب ومسائله، واحتج بها وانتصر من خلالها للآراء التي كان يذهب إليها ويختارها، وقد أكد البحث أنه في هذا الموقف يذهب مذهب المتأخرين ممن توسعوا في الاستشهاد بها، أمثال ابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم.

٣- أوضح البحث أن موقف العلوي من القراءات لم يقتصر على الاستشهاد بها فحسب أو الاحتجاج، بل وجه عددا كبيرا منها توجيها دقيقا مفصلا، حتى إنه كان يتوسع في بعضها فيورد الخلاف النحوي في المسألة من مسائل النحو، كلما وافق ذلك وجها من الوجوه المحتملة في القراءة التي يوجهها.

٤- وكشف لنا البحث أيضا أنه كان يستند في توجيهه للقراءات الواردة في الآية، على جملة من المعايير أهمها: المعنى والسياق ومقصدية الآية. ومن ثم كان يرجح وجوها ويرد أخرى على هذه الأسس،

ولم يستأثر التوجيه النحوي الخالص المحض بموقفه في ذلك إلا نادرا.

٥- كما تبين لنا من توجيهه هذا وما كان يذهب إليه من وجوه محتملة في تلك القراءات، أو خلاف بين النحاة في أحد تلك الوجوه - أن مذهبه يقوم بالأساس على النظر والترجيح والاختيار، لا على المتابعة والتقليد، فتارة يأخذ برأي سيبويه وأصحابه، وتارة يخالفهم، وفي أخرى يأخذ باستدراكات المتأخرين وشروطهم في المسألة التي تنازعها الخلاف بين المتقدمين...الخ.

٦- وكشف البحث أن العلوي كان يخفق في بعض توجيهاته فلا يوفق فيها، وذلك قليل جدا مقارنة بما وفق فيه. بل بما - ربما - فاق غيره دقة وتدقيقا وتوفيقا فيه. والكمال محصور في حق الله.

٧- وأكد البحث من خلال القراءات التي دار الخلاف حولها أن موقفه منها في الغالب الأعم كان يقوم على الاحتكام إلى القياس الصحيح المشهور فيها والفصيح، ثم بعد ذلك فهو إما يتأولها، أو يحكم عليها بمخالفته دون طعن أو رد، أو يحكي ما قيل فيها من حكم ولا يعلق عليه لا سلبا ولا إيجابا، وقد يفهم هذا بأنه تحرز منه وعدم موافقة، وقد يفهم بالعكس، أو أنه قد يضعفها ولكن لا يغالي في ذلك، وهذا هو الأقل في مواقفه جميعها. وذلك يعني أن موقفه الأصيل فيها هو القبول بها من غير طعن عليها أو على من قرأ بها.

٨- وفي غير ما يخص العلوي، كشف البحث أن الكوفيين كما البصريين لم يكونوا أقل طعنا على هذه القراءات بل هم في ذلك سواء من خلال ما رأيناه من موقف الفراء في أكثر تلك القراءات، وأن شيوخ القرن الثالث الهجري من البصريين وتلامذتهم أمثال المازني والمبرد والزجاج هم من أكثر هؤلاء النحاة طعنا على القراءات، وأقساهم عبارة فيها.

٩- وكشف البحث أن بعض المتأخرين ربما فاقوا أولئك المتقدمين طعنا عليها، إذ ذهبوا إلى عدم التسليم بتواترها، وهذا الموقف بنوه منها ـ حسب ما ظهر لنا من طعنهم ـ على التسليم بأن الأمر فيها أخذ بالاجتهاد والنظر لا بالرواية والتواتر والسند، ومن ثم رأينا من يقترح منهم على بعض هؤلاء القراء السبعة وجوها في قراءته: لو أنه قرأ بها لكان أفضل.

المقدمة:

"الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا" والصلاة والسلام على خير من وعاه وبلغه وتلاه، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا. أما بعد:

فإن موضوع القراءات القرآنية في الشاهد النحوي من المواضع التي تباينت المواقف حولها: مذاهب وجماعات وأفرادا. فمن آخذ بها يعدها أصلا من أصول الاستشهاد يبني عليها، إلى متوقف فيها: تارة يتأولها، وتارة يطعن عليها.

ولم تكن مثل هذه المواقف المتباينة من القراءات مقصورة على المتقدمين من العلماء في المذهبين المشهورين: البصري، والكوفي، ولا أيضا كانت تخص مذهبا دون مذهب، وإنما أيضا شملت الجميع فدخل فيها المتأخرون كالمتقدمين، وذهب فيها الكوفيون ما ذهب إليه

فيها البصريون، فاستوى في ذلك الجميع إيجابا وسلبا. باستثناء الأندلسيين هنا، فلو قيل: إن الغالب على موقفهم منها هو الإيجاب فإن مثل هذا القول يكون أقرب للصواب.

ولخطورة هذا الموضوع من هذه الناحية، ولحساسيته أيضا من الناحية الدينية، مع أهميته في الوقت ذاته حين ننظر إليه نظرة علمية تطرح تلك المواقف وتسعى فيه للصواب والحقيقة - رأيت أن أدرس هذا الموضوع دراسة مستقصية وشاملة عند علم من أشهر أعلام النحو اليمني، هو الإمام يحي بن حمزة العلوي؛ لما امتاز به هذا الرجل من التصنيف في هذا الفن، فخلف فيه كتبا شهدت بعلو هامته، وطول باعه، بوأته المقام الأول بين علماء ونحاة هذا البلد دون منازع.

ذلك أن دراسة هذا الموضوع عند علم كالإمام يحيى بن حمزة العلوي، قد تعطي موقفا مجملا لنحاة اليمن عموما من هذه القراءات، كما تعطي موقفا خاصا يكون فيه الضوء مسلطا على أرسخهم فيه قدما وأبرزهم فيه رأيا، فيصح عندئذ تعميم النتائج وإسقاطها من باب المقاربة على موقف هؤلاء النحاة عموما، وعلى موقفه هو خصوصا ولكن على وجه التأكيد.

ولهذا وقع اختياري عليه دون سواه لدراسة هذا الموضوع، وذلك في كتاب هو من أشهر كتبه النحوية التي وثقها العلماء، وهو (المنهاج في شرح جمل الزجاجي)؛ نظرا لما يتضمنه هذا الكتاب ويشتمل عليه من عدد كبير من القراءات القرآنية التي تصلح لدراسة هذا الموضوع دراسة وافية، بحيث تكشف لنا عن موقفه من هذه القراءات على النحو الذي نوضحه في الأهداف الاتية:

١- كيفية تعامله معها: ويدخل في هذا: منهجه في نسبتها وعزوها إلى أصحابها، وبيان نوعها. وهل كان يفرق بين متواترها وشاذها؟. وفيم استشهد بها؟ وهل أخذ بها جميعها في الاستشهاد أم اقتصر على المشهور منها؟

٢- توجيهه لها: هل وجهها أم اقتصر على الاستشهاد بها؟ وإذا وجهها، فما المعايير التي أخذ بها واستند عليها؟ وهل كان يتابع في ذلك أم يخالف؟.

٣- موقفه من القراءات التي وقع الخلاف فيها بين النحويين: هل أخذ فيها بموقف معين أم سلك فيها الحياد أم أنه قلد فيها من تقدموه؟

وحتى تتحقق لنا هذه الأهداف على النحو المأمول، وينكشف لنا موقفه من هذه القراءات على الصورة التي يسعى إليها هذا البحث رأينا أن من الأفضل والأنسب لطبيعة الموضوع هو أن ندرس موقفه منها وفق الخطة الآتية:

أولا: مقدمة: وفيها نكشف عن أهمية هذا الموضوع والدافع إليه والأهداف التي يسعى لها والخطة المقتضاة لذلك.

ثانيا: ندرس موقفه منها في مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: وفيه ندرس: منهجه في نسبتها، واستشهاده بها، وتوجيهه لها. ويقسم إلى مطلبين.

المبحث الثاني: وفيه ندرس موقفه من القراءات التي دار الخلاف حولها، وذلك باستعراض مواقف أكبر عدد ممكن ممن تقدموه وعاصروه من العلماء حول تلك القراءات التي طعن عليها وكانت مما استشهد بها في هذا الكتاب.

ثالثا: خاتمة: وفيها نلخص أهم النتائج التي كشف عنها البحث.

رابعا: قائمة للمصادر والمراجع التي اقتضى البحث الرجوع إليها.

ثم يلزمنا من بعد ذلك إلى أن ننبه على الآتي:

١- تقتصر ترجمتنا في هذا البحث على العلماء المغمورين فلا نترجم للمشهورين، قراء أو سواهم.

٢- القراءات المدروسة عنده هي ما ورد في كتابه المناهج لا ما سواه، وفي المبحث الثاني ما وقع فيها الاختلاف بين النحاة وكان قد أوردها هو في كتابه هذا، أما ما لم يذكره منها فلا يدخل معنا هنا، إذ لا يعلم موقفه منها.

٣- قد يضطرنا الأمر في المبحث الثاني إلى أن نأتي بمواقف أولئك النحاة بنصوصهم كما هي دون تلخيص لها، إلا ما يحتمل ذلك منها فنلخصه، وذلك أنه لا يمكن أن يعبر هنا عن موقفهم كعباراتهم التي عبروا بها هم أنفسهم عن موقفهم منها.

□

المبحث الأول:

المطلب الأول: منهجه في نسبتها، وتعامله معها - استشهاده بها.

أولا: منهجه في نسبة القراءات وتعامله معها:

في البداية ننبه إلى أن مجمل ما وقفنا عليه وأحصيناه للعلوي من القراءات في كتابه (المنهاج في شرح جمل الزجاجي)؛ بلغ (٥٠) قراءة، وهو مقارب جدا للعدد الذي ذكره محقق الكتاب: الدكتور/ هادي شمسان. والسبب في عدم جزمنا بعددها في كتابه - رغم تدقيقنا - أنه في بعضها لا يشير إلى أن الآية المستشهد بها قراءة، وإنما يورد الآية ثم يذكر ما فيها من احتمالات وتجويزات، فتظن أنه يقول بالجواز في الآية اعتباطا، ولا يتبين لك الأمر أنها قراءات فيها إلا بالرجوع إلى كتب القراءات والتفسير. من ذلك مثلا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] استشهد بها على الحالات التي تجوز في الفعل المعطوف على جواب الشرط، فقال: "فيجوز في (يغفر) الرفع على القطع، والجزم بالعطف على الجزاء، والنصب بإضمار أن"(١). فظاهر كلامه أنه يجوز تلك الوجوه في الآية اعتباطا؛ لأنها عندنا في المصحف مرفوعة، وهو لم يشر أدنى إشارة إلى أن: النصب، والجزم، قراءات في الآية، وإنما يتبين لك ذلك حين تذهب لتتأكد من كتب القراءات والتفسير قبل أن تحكم عليه بالاعتباط في الاستشهاد بالآيات.

وقد تكرر معه هذا الموقف - من جملة ما أحصيناه له - في أربعة مواضع، وهذا هو السبب الذي لم نقطع لأجله بعدد القراءات الواردة في كتابة لاحتمال أن يكون قد غاب عنا من هذا النوع قراءة أو أكثر. بل إن عبارة محقق الكتاب بخصوص عدد هذه القراءات لم تأت على سبيل القطع، وإنما قال: "... فقد أستشهد بها في نحو واحد وخمسين موضعا من كتابه الذي بين أيدينا"(٢)، ولعل السبب عنده ما ذكرناه آنفا.

أما القراءات التي عزاها لأصحابها، وصرح بنسبتها لمن قرأ بها، فلم تتجاوز التسع عشرة قراءة، وأكثرها من القراءات المتواترة المشهورة عند القراء السبعة، وممن تردد ذكره من هؤلاء السبعة: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة، والكسائي. وقد فاته - كما نرى - عاصم، إذ لم يرد له - مما بين أيدينا من القراءات المنسوبة - شيء، ولكنه أورد له قراءات في التي لم ينسبها.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٨٤.

(٢) المنهاج (مقدمة التحقيق) ٩٦/١.

أما من غير هؤلاء السبعة، ممن نسب لهم قراءات، وصرح بأسمائهم، فهم: ابن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة بن النعمان ذكره مع ابن عباس، وابن مروان(١)، وابن ذكوان(٢)، والسلمي(٣)، وأبو جعفر(٤)، ويعقوب(٥).

والملاحظ على منهجه في تعامله مع القراءات السبع المشهورة، أنه إذا اتفق أكثر هؤلاء السبعة على قراءة واحدة في الآية، وقرأها واحد منهم أو اثنان بوجه آخر، فإنه يكتفي عند التعيين بالإشارة إلى من خالف منهم فيها، ويجمل الإشارة إلى البقية بعبارة (القراءة الأكثر) أو نحوها. فمثلا في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. ذكر أن ما بعد إلا، فيه قراءتان، ثم قال "فالرفع هو قراءة أكثر القراء، ولم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر"(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. ذكر فيها قراءتين: النصب، ثم قال: "وهي قراءة الأكثر، وبالرفع هي قراءة: حمزة، والكسائي، وأبي عمرو بن العلاء"(٧).

ومن منهجه في نسبتها أيضا أنه قد يشعرك أحيانا بتمكنه من طرق الرواية والإسناد في القراءات؛ نتيجة دقته في إسنادها، فيقول مثلا: "وهي قراءة نافع من طريق قالون(٨)، وفي قراءة ابن عامر من طريق ابن هشام(٩)، وفي قراءة أبي عمرو بلا خلاف عنه"(١٠).

وقد ينسب القراءة للبلد الذي قرأ بها ويربطها باللغة التي جاءت عليها، مثل قوله عن تخفيف الهمز دون تسهيله؛ عند اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، الثانية منهما متحركة، قال: "وهذه هي قراءة أهل الكوفة، وبن ذكوان، في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦ ويس: ١٠]... وهي

---

(١) محمد بن مروان السدي، ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٦١. وطبقات المفسرين للداودي ٢/٢٥٥.

(٢) هو أبو عمرو عبدالله بن أحمد بن بشر، ت ٢٤٢هـ ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٩٨. وغاية النهاية ١/ ٤٠٤.

(٣) هو أبو عبد الرحمن عبدالله بن حبيب، ت ٧٤ أو ٧٣هـ ينظر: معرفة القراء ١/٥٢. وغاية النهاية ١/ ٤١٣.

(٤) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ت ١٢٧هـ ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٧٦. وغاية النهاية ٢/٣٨١.

(٥) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، ت ٢٠٥هـ ينظر: غاية الاختصار ١/٤٥ - ٥١. وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦ - ٣٨٩.

(٦) المنهاج ٢/ ٦٤.

(٧) المنهاج ١/٦٠٧. وينظر ص ٦٣٨ من الجزء نفسه.

(٨) هو أبو موسى عيسى بن مينا، ت ٢٢٠هـ ينظر: (معرفة القراء ١/ ٦١٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠).

(٩) هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير، ت ٢٤٥هـ، (معرفة القراء ١/ ١٦٠. وغاية النهاية ٢/ ٣٥٤).

(١٠) المنهاج ٢/ ٢٨٢.

لغة قيس وتميم". وعن تخفيفها وتسهيلها بين بين قال: "وهذا هو الذي عليه الأكثر من النحاة والقراء، وهي لغة أكثر العرب من قريش وأهل الحجاز..." [(١)].

أما القراءات التي لم ينسبها أو لم يعزها لقارئ معين، فهي ما تبقى من العدد الخمسين الذي أحصيناه، وهي سبع وعشرون قراءة. والغالب على منهجه فيها، أنه يكتفي فيها بالإشارة إلى أنها قرئت كذا، مثل قوله: "وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿أَرْجِهِ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٦] بحذف الياء من أرجه"[(٢)]. أو "وهو الوجه لمن همز معائش" أو: وفي الآية قراءتان: التنوين، وحذفه. أو أن يذكر الآية ثم يعقبها بقوله: "فمن قرأ بضم التاء"، أو بقوله: "فمن قرأ بالظاء، أراد: بمتهم. ومن قرأها بالضاد أراد ببخيل". وهكذا، فلا يذكر من قرأ بها.

وقد تبين لنا أن الغالب على هذه القراءات التي أغفل نسبتها سبعية مشهورة، كما ظهر لنا أيضا من خلال منهجه هذا أن سبب أغفاله لها يعود إلى أن اهتمامه فيها يكون منصبا بدرجة أولى على وجه الشاهد فيها، ولذلك كان يختصر في بعض الآيات أو القراءات اختصارا شديدا حتى لا يبقي منها إلا على وجه الشاهد فيها، وذلك في كلمة أو كلمتين. ولذا لم يكن اهتمامه متجها نحو القراءة من حيث هي قراءة ليحرص على نسبتها وعزوها، وإنما على الشاهد فيها.

ومن منهجه هنا أيضا أنه قد يكتفي ببيان نوع القراءة: سبعية أو غير سبعية، وهذا كثير عنده، فيقول مثلا: "وقد قرئ بالوجهين جميعا في السبعة المشهورة" أو "وهي من غير السبعة"، "ومن فتحها وهي القراءة المشهورة في السبعة"، "فهذه هي قراءة السبعة"، أو "وهي القراءة المشهورة في السبعة" أو هي "خارجة عن السبعة" أو "مقروءة في غير السبعة"[(٣)].

وتكرر مثل هذه العبارات ونحوها التي ينعت بها القراءات ليميز بها السبع المشهورة من غيرها، تقودنا إلى نتيجتين مهمتين، تعدان من صميم هدف هذا البحث، هما:

الأولى: أن العلوي يقدر القراءات السبع المشهورة، ويؤمن بشهرتها وتواترها، ولا يساويها بغيرها مما هو دونها في الشهرة والتواتر، من القراءات التي لم يقرأ بها السبعة، ولذلك أكثر من نعتها - كما رأينا - بالسبع، وبالمشهورة، ونعتها حينا بقراءة الجماعة.

---

(١) ينظر: المنهاج ٢ / ٢٨١.

(٢) المنهاج ٢/ ٢٨٤.

(٣) ينظر المنهاج ١/ ٣٢٨ - ٦٥٦- ٤٦٩.

ISSN: 2410-1818

الثانية: أن اهتمام العلوي بلفظة (السبعة) هذه بذاتها، وكثرة ترديده لها إيجابا وسلبا، أي عند إثبات القراءة للقراء السبعة ونسبتها لهم، أو عند نسبتها لغيرهم بنفيها عنهم، مع نعته لها المتكرر بالمشهورة - يؤكد لدينا إجلال العلوي للقراء السبعة كإجلاله لقراءاتهم، وهو موقف يختلف كثيرا عن موقف بعض النحويين الذين أخذوا سبيل الطعن على هؤلاء القراء وقراءاتهم، حتى قال بعضهم بعدم التسليم بالتواتر فيها كما سيأتي معنا، ويتضح أكثر خلال الفقرات الآتية من هذا البحث.

ثانيا: استشهاده بالقراءات:

استشهد العلوي بالقراءات القرآنية جميعها: متواترها، وشاذها، وشمل استشهاده بها معظم موضوعات كتابه المنهاج: النحوية والصرفية واللغوية والدلالية. ولكن مع تفاوت في نسبة الاستشهاد، فالنحوية تأخذ النصيب الأكبر، وذلك راجع إلى طبيعة موضوع الكتاب ومادته، ثم اللغوية والصرفية. أما الدلالية - ولا نقصد هنا التوجيه - فقد جاء استشهاده بها في موضع واحد، وذلك في ظن وأخواتها، حيث ذكر لها أحكاما تخصها، منها: "وثالثها: أن لها - ما خلا: حسبت، وخلت، وزعمت - معاني يقتصر فيها على مفعول واحد، وذلك نحو قولك: ظننت زيدا، بمعنى: اتهمته. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]. فمن قرأها بالظاء أراد: بمتهم. ومن قرأها بالضاد أراد: ببخيل. وكلاهما لا غبار عليه"(١).

أما المسائل اللغوية والصرفية والنحوية، فنفصل استشهاده بالقراءات فيها على النحو الآتي:

أ- **المسائل اللغوية والصرفية**: وذلك في الآتي:

١- أيان: ذكر أن الأكثر في استعمالها فتح الهمزة، والكسر فيها لغة، واستشهد لها بقراءة السلمي. قال: "وهي لغة سليم... وقرأ السلمي "إيان تبعثون"(٢) على لغته بالكسر"(٣).

٢- اللغات في ياء المتكلم في حالة النداء عند إضافتها إلى الاسم الصحيح أو ما جرى مجراه: ذكر أن فيها خمس لغات، واستشهد لأربع منها بالقراءات. قال: "الأولى منها - وهي الأصل - تحريك ياء النفس بالفتح وإثباتها... قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]. الثانية: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها... وقرئ قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ

---

(١) المنهاج ٢٦٥/١.

(٢) النحل ٢١.

(٣) المنهاج ٦٩٣/١.

﴿فَٱتَّقُونِ﴾[الزمر: ١٦] بالكسرة لا غير. الثالثة: إثبات الياء وتسكينها على جهة التخفيف، وقرئ قوله تعالى: "يا عباد فاتقون" بإسكان الياء.... الخامسة: حكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون: يا رب، ويا غلام بالضم. وقرأ أبو جعفر ﴿رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وقرئ ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ﴾ [يوسف: ٤] بالضم فيهما جميعا، على أنه مقصود، كقولنا: يا زيد"(١).

٣- فتح عين (عشر) وتسكينها مع الأعداد المركبة: قال: "فأكثر العرب على فتحها، ومنهم من يسكنها حذرا من توالي الحركات، وقرئ قوله تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] بالوجهين جميعا..."(٢).

٤- اللغات في التاء من (أبت): ذكر فيها أربع لغات، استشهد لثلاث منها بالقراءات. "أولها: الكسرة في آخرها، وهي القراءة المشهورة في السبعة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [مريم: ٤٤]. وثانيها: الفتحة، وهي قراءة ابن عامر، وثالثها: الضمة، وهي مقروء في غير السبعة"(٣).

٥- وقد يتداخل الاستشهاد اللغوي بالصريح في المسألة الواحدة، وذلك مثل استشهاده على حكم الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة، والثانية منهما متحركة، فقد ذكر أن فيها مذهبين: الأول: التخفيف فقط، وإبقاؤهما همزتين، واستشهد له بقراءة أهل الكوفة وابن ذكوان، في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة: ٦ ويس: ١٠] و﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢]. وقد نسب هذه اللغة لقيس وتميم. والثاني: التخفيف والتسهيل: وذلك بجعلها حرفا على حد حركتها، وعلى هذا أكثر القراء، وهي لغة أكثر العرب من قريش والحجاز. ثم قال: "ولهذا يقولون بقلبها ياء في نحو (أيمة) لانكسار ما قبلها، وبقلبها واوا في نحو قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، وبقلبها ألفا في نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾ [الواقعة: ٦٩]" (٤).

---

(١) المنهاج ١/ ٥٥١ - ٥٥٣.

(٢) المنهاج ١/ ٤٦٩.

(٣) المنهاج ١/٥٦٥.

(٤) المنهاج ٢/ ٢٨١.

ولكن ما علل به لقلب الياء هنا من انكسار ما قبلها غير دقيق، والصواب لانكسار الهمزة المنقلبة نفسها، لأنه ذكر أنها تجعل حرفا على حد حركتها، وليس على حد حركة ما قبلها.

٦- ومثل ما تقدم أيضا استشهاده لحكم الهمزتين إذا اجتمعتا وهما من كلمتين، لا من كلمة واحدة، ذكر أن فيهما ثلاث لغات، واستشهد للأولى منها - وهي التخفيف فيهما مع إبقائهما همزتين - بقراءة نافع من طريق قالون، وابن عامر من طريق ابن هشام، وأبي عمرو بن العلاء بلا خلاف عنه، وذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]. قال: "وهذه هي لغة أهل الحجاز"[١].

٧- وفي الواو المكسورة إذا وقعت في أول الكلمة، ذكر أنها تقلب همزة جوازا، واستشهد لها بقراءة سعيد بن جبير ﴿إعاء أخيه﴾ [يوسف: ٧٦] بالقلب. وعلل جواز ذلك باستثقال الكسرة مع الواو[٢].

ب- **الاستشهاد بها في المسائل النحوية:**

استشهاده بالقراءات في المسائل النحوية هو الأكثر عنده - كما ذكرنا - ، ولذا سنقصر الحديث هنا على القراءات التي اقتصر فيها على الاستشهاد بها فقط، أي لم يتوسع في توجيهها، أو تلك التي أنتصر بها لرأي أو أيد بها حكما أو مسألة. ومن ذلك الآتي:

١- ذكر أن (أن) المفتوحة الهمزة، متى وقعت بعد فعل من أفعال الظن والحسبان احتمل فيها أن تكون المخففة من الثقيلة، وأن تكون المصدرية الناصبة للفعل. "فهذه يجوز فيها الوجهان جميعا، وعلى هذا قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. برفع تكون ونصبه. فمن قرأ بالنصب فهي الناصبة للفعل، ومن قرأه بالرفع فهي المخففة من الشديدة، والعوض بـ (لا) عما حذف"[٣].

٢- وفي جواز إجراء التابع في النداء على لفظ المنادى ومحله، استشهد للتابع بالعطف بقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]. قال: "وفي نحو المعطوف باللام - يقصد المعرف باللام - كقولك: يا زيد والحرث... وقرئ "والطير" رفعا ونصبا"[٤].

---

(١) المنهاج ٢/ ٢٨٢.

(٢) المنهاج ٢/ ٤٣٢.

(٣) المنهاج ١/٦٠٧، وينظر ١/ ٦٣٩.

(٤) المنهاج ١/ ٥٣٤.

٣- وفي جواز تقديم الضمير العائد على المرفوع المتأخر لفظا - إذا كان الضمير متصلا بالمنصوب، نحو (ضرب غلامه زيد) - استشهد بقراءة ابن عباس وأبي حنيفة النعمان: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] بنصب ربه. وعلل لجوازه بأنه في نية التأخير(١). لكن استشهاده بهذه القراءة غير دقيق؛ لأن الضمير فيها متأخر، والمرفوع متقدم، فهو يعود عليه، فلا وجه للاستشهاد بها هنا.

٤- واستشهد لدخول الفاء جوازا في جواب الشرط، إذا كان الجزاء فعلا مضارعا مثبتا أو كان منفيا بـ (لا)، بقراءة حمزة ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. بكسر الهمزة، ودخولها هنا هو الأكثر. وفي النفي بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا﴾ [طه: ١١٢]. والحذف هنا أكثر. ثم عن النهي قال: "وقراءة ابن كثير" فلا يخف "على النهي. فهذا وجه جواز دخول الفاء"(٢).

٥- واستشهد للوجوه الإعرابية الثلاثة التي تجوز في الفعل المضارع، إذا عطف على جواب الشرط، بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. قال: "فيجوز في (يغفر) الرفع على القطع، والجزم بالعطف على الجزاء، والنصب بإضمار أن"(٣).

٦- واستشهد على جواز الصرف والمنع من الصرف في الاسم الواحد، تبعا لما يقصد به إليه من التذكير أو التأنيث، بـ (سبأ). فقال: "وقال في سبأ: ﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ﴾ [سبأ: ١٥] فصرفه، وفي من قرأ: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] غير مصروف. وكل تعويل على ما قلناه من التعويل على الحي تارة، وعلى القبيلة أخرى"(٤).

٧- وذكر أن من الأسباب الموجبة لبناء الاسم إضافته إلى غير متمكن، وذلك "كالحرف إذا كان مضافا إليه...قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]. فيمن قرأها بالفتح"(٥).

---

(١) المنهاج ١/ ٤٥١.

(٢) المنهاج ١/ ٦٨٣.

(٣) المنهاج ١/ ٦٨٤.

(٤) المنهاج ٢/ ٤١ - ٤٢.

(٥) المنهاج ٢/ ١٧٩.

٨- وذكر أن النحويين اختلفوا في همزة الوصل: هل هي متحركة في الأصل، أم ساكنة؟ وأن رأي جماهير البصريين أنها متحركة؛ لأنها اجتلبت للتوصل بالنطق بالساكن. والكسائي والفراء أنها ساكنة، ثم تحركت بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين. واختار مذهبهما العلوي، لأن الأصل في الحروف الإسكان، وإنما تحرك لأمر عارض، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] فيمن قرأ بضم التاء[١].

٩- واستشهد على استعمال الجمع في موضع التثنية على خلاف القياس بقراءة عبدالله بن مسعود: "فاقطعوا أيمانهما"، بعد أن بدأ بقراءة المصحف فيها، ثم قال: والأكثر جريه على القياس باستعمال التثنية في موضع التثنية والجمع في موضع الجمع[٢].

١٠- وذكر أن الوجه في (الشركاء) على قراءة الجماعة: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] النصب على المفعول معه، لعدم صحة العطف فيه على (أمركم). وأستدل له بقراءة يعقوب، قال: "ويعضد النصب أيضا قراءة يعقوب (وشركاؤكم) بالرفع عطفا على الواو في (اجمعوا)" [٣].

١١- واستشهد على جواز النصب والاتباع في المستثنى إذا كان الاستثناء منفيا بقراءة ابن عامر ﴿ما فعلوه إلا قليلا منهم﴾[النساء: ٦٦] بالنصب على الوجه الأول، وبقراءة البقية بالرفع - وهي قراءة المصحف - على الاتباع، وهو المختار عنده[٤].

١٢- وأيضا في الاستثناء بـ (غير) استشهد على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]. فقال: "فالرفع على الصفة للقاعدين، والجر على الصفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء"[٥]. هكذا من غير أن يشير إلى أن تلك الحالات قراءات في الآية على ما سبق إيضاحه.

---

(١) المنهاج ٢/١٦١.

(٢) المنهاج ٢/ ٣٤١.

(٣) المنهاج ٢/ ٣٦١ - ٣٦٢.

(٤) المنهاج ٢/ ٦٢ - ٦٣.

(٥) المنهاج ٢/ ٦٧.

١٣- وهناك من غير ما ذكرناه أعلاه ما سيأتي معنا في هذا البحث كونه أيضا مما استشهد به لكننا نترك ذلك لمواضعه حتى لا تتكرر معنا الشواهد والأمثلة، فيفقد البحث جدته.

ويتبن مما تقدم أن الاستشهاد بهذه القراءات عند العلوي قد دخل أكثر موضوعات الكتاب وأبوابه: النحوية والصرفية واللغوية، وذلك يؤكد قبول العلوي بهذه القراءات وعده إياها أصلا من أصول الاحتجاج والاستشهاد، ومن ثم فموقفه هذا يدل على أن مذهبه فيها هو ما اشتهر عند المتأخرين من أمثال الشلوبين وابن مالك وابن هشام وأبي حيان وغيرهم ممن توسعوا في الاستشهاد بها وبنوا عليها أحكامهم التي استدركوا بها على المتقدمين.

المطلب الثاني: القراءات التي وجهها:

وجه العلوي عددا من القراءات القرآنية التي استشهد بها في كتابه، وقد جاء توجيهه لها متفاوتا؛ فبينما كان يتوسع في بعضها توسعا كبيرا، فيذكر ما في القراءة من وجوه في الإعراب والمعني، وما قيل فيها من أقوال، وما يستقيم منها وما لا يستقيم، حتى إنه في بعضها كان يجعل من القراءة وما فيها من وجوه إعرابية محتملة ميدانا للخلاف النحوي. كان في بعضها الآخر يختصر اختصار شديدا، وذلك لأن الكتاب لم يكن كتاب توجيه حتى يقف مع كل قراءة استشهد بها ليوجهها.

ونحن هنا - في هذا المطلب - نريد أن نعرف كيف وجه العلوي هذه القراءات التي وقف عندها بالتوجيه، وما المعايير التي استند إليها في توجيهه لها: هل راعى الإعراب والمعنى والسياق، أم الإعراب فقط؟ وهل تابع أحدا في ذلك، أم أنه خالف وأتى بجديد؟ ...الخ.

والقراءات التي وجهها العلوي هي الآتي:

١- **قوله تعالى**: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣].

أورد الزجاجي هذه الآية شاهدا على جواز العطف على محل (إن واسمها)، لكن العلوي في شرحه ذكر أن فيها قراءات، ثم وجهها كالآتي: "فأما الآية التي أوردها أبو القاسم...فإنها تقرأ بفتح (أن) وكسرها، فمن فتحها - وهي القراءة المشهورة في السبعة - فمن نصب (رسول)، عطفه على اسم الله تعالى، ومن رفعه(١)، فإنما يرفعه على أحد وجهين: إما على أنه مبتدأ محذوف الخبر، قد دل عليه ما قبله، أي: أن الله بريء ورسوله بريء. وإما على العطف

(١) ينظر: المبسوط في القراءات ٢٢٥، والبحر المحيط ٥/ ٣٦٧.

على الضمير في (بريء)، والجار والمجرور قد سدا مسد تأكيده بالضمير المنفصل. فأما الوجه الثالث - وهو العطف على محل (أن)، فإنه هنا متعذر؛ لأن (أن) المفتوحة لا يعطف على محلها؛ لأنها قد غيرت معنى الجملة، وصيرتها في حكم المفرد، ولهذا لا تقع قط إلا معمولة لما قبلها لما ذكرناه. هذا هو الذي عول عليه ابن با بشاذ[1]. والحق جواز العطف على محل المفتوحة إذا كانت في محل الجملة، كذلك: علمت أن زيدا قائم وعمرو، فلما كان الأذان في معنى العلم، جاز العطف على محلها من أجل ذلك وهذا هو الذي عول عليه سيبويه وعول عليه الزجاجي أبو القاسم في الجمل...."[2].

هذا هو توجيهه لنصب (رسول) ورفعه، على القراءة بفتح (أن)، وهو توجيه - كما نرى - نحوي خالص: ففي النصب ليس إلا وجه واحد وهو العطف، أما في الرفع فالتوجيه يقوم على التعددية والاحتمال، ولكن دون أن يرجح فيها وجها، ثم يستأثر الوجه الثالث من الأوجه المحتملة في الرفع بالتوجيه، لدخول الخلاف فيه، فيظهر عندئذ الاختيار والترجيح، فيرجح العلوي جواز العطف على محل المفتوحة كالمكسورة، ولكن بشرط: إذا كانت في محل الجملة كالمثال الذي ذكره، وهو ينسب ذلك لسيبويه، وذلك يحتمل أنه ينسب له الجواز فقط، أو الجواز مع الشرط الظاهر من كلامه والمثال.

ولكن الذي يظهر من كلام سيبويه أنه يقول بالجواز دون الشرط المذكور، أي يقيس ذلك في المفتوحة بالمكسورة من حيث إن كلتيهما تدخلان على الجملة الاسمية للتوكيد دون أن يتغير معناها بهما، وهذا نص كلام سيبويه: "هذا باب ما يكون محمولا على (إن)، فيشاركه فيه الاسم الذي وليها، ويكون محمولا على الابتداء. فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد. فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين: فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأن معنى: إن زيدا منطلق: زيد منطلق. و(إن) دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو. وفي القران مثله: "أن الله بريء من المشركين ورسوله"..."[3].

فهو - من كلامه - يجيز العطف في (أن) كالعطف في (إن) قياس مماثلة: (وفي القران مثله)، ولا يشترط أن تكون في موضع جملة. ومثل ذلك عند المبرد أيضا، فقد استشهد بها في

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٢١ - ٢٢٦.

(٢) المنهاج ١/ ٣٢٨.

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٤.

موضعين للحمل على موضع (أن) ولم يشترط.[١]، وكذلك ابن السراج، وكلامه أوضح وأصرح منهما في الجواز، قال: "واعلم أنك إذا عطفت اسما على (أن) وما عملت فيه من اسم وخبر، فلك أن تنصبه على الاشتراك... ولك أن ترفعه على الابتداء، يعني موضع أن...قال الله تعالى: ﴿وأن الله بري من المشركين ورسوله﴾ "[٢].

والذي يبدو أن العلوي يجمع في توجيهه هذا بين هؤلاء المتقدمين الذين قالوا بالجواز، وبين المتأخرين، الذين يغلب على الظن أنهم من اشترطوا ذلك، توسطا منهم بين المجيزين والمانعين. ونقصد بالمتأخرين: أمثال ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما، ممن قالوا:[٣] إذا كانت المفتوحة في حكم المكسورة، نحو: علمت أن زيدا قائم، وعمرو، جاز العطف بالرفع على المحل لأنها سادة مسد مفعولي علم، أي: واقعة موقع الجملة. وذلك يعني وقوعها بعد أفعال القلوب خاصة. فإن كانت في موضع المفرد، نحو: بلغني أن زيدا قائم وعمرو، تعين النصب ولم يجز العطف بالرفع؛ لأنها هنا ليست في حكم المكسورة. ووجه جوازه عندهم في الآية - بناء على هذا الشرط - أن الأذان بمعنى العلم لأنه إعلام، فيدخل أيضا على الجمل، كـ (علم). وهذا هو ما رأينا العلوي يعتمد عليه في تحقيقه القول بالجواز. ولكن مع هذا التحقيق من المتأخرين، فإن الرضي لم يقبله وعده تكلفا، واختار المنع[٤].

وبعض ممن قالوا بالمنع، قال: إن سيبويه ربما أراد المكسورة في الآية لأنها قد قرئت بالكسر ولم يقصد القراءة بالفتح[٥]، ويدفعه أنه استشهد بها في موضعين فلا يمكن أن يوهم في الموضعين، وكذلك المبرد والزجاج وابن السراج وغيرهم ممن أجازوه.

والمنع هو الظاهر من كلام السيرافي[٦]، وقد نسبه له الرضي وغيره، وذلك أنه استظهر في شرحه للكتاب أن سيبويه وغيره وهموا في الاستشهاد بالآية لجواز العطف على موضع (إن)، قال: لأنها في القران مفتوحة، لا مكسورة. ولم يعلل لمنع العطف، غير أن من تابعه في المنع اعتلوا له بما ذكره العلوي عن ابن با بشاذ، ولكن على أن المنع في (أن) محمول على: (ليت،

---

(١) ينظر المقتضب ١١٢/٤ و٣٧١/٤.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥١٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥١/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٣٥١ - ٣٥٢.

(٥) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ١٨٩، وإعراب القران للأصبهاني، ص ١٤١، والمحرر الوجيز ٣/ ٧.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٧٢ - ٤٧٣.

ولعل، وكأن) في امتناع العطف على محالهن، نتيجة تغير معنى الجملة بدخولهن عليها[١]. وقد رد من احتج لسيبويه بجواز العطف، بأن تلك الحروف تغير معنى الجملة من خبر إلى إنشاء، بخلاف (أن) فإنها - وإن كانت في تأويل المصدر - لا يتغير معنى الجملة معها، ومن ثم جاز العطف على محلها كالمكسورة[٢].

أما توجيهه للنصب والرفع على القراءة بكسر (إن)، فإنه لا يعدو التوجيه المتقدم، ولكن مع عدم الاختلاف في جواز العطف على محل المكسورة. قال: "وأما من كسر (إن) أجاز النصب في الرسول أيضا عطفا على اسم الله تعالى، ومن رفعه فإنه يرفعه على أحد الوجوه الثلاثة التي ذكرناها"[٣].

٢- **توجيه القراءات في قوله تعالى:** ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

استدرك العلوي على الزجاجي استشهاده بهذه الآية في باب الفاء وحقها أن تكون في باب الواو، ثم ذكر أن في قوله: (ولا نكذب - ونكون) قراءتين: بالرفع فيهما، وبالنصب أيضا. ووجههما بقوله: "فأما قراءة الرفع فعلى وجهين: أما أولا: فبأن يكون عطفا على قوله (نرد)، ويكونان مندرجين في ضمن التمني. فالرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين كلها متمناه. وهذا قول عيسى بن عمر النحوي. وأما ثانيا: فبأن يكونا مقطوعين عن الأول، كأنه قال: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب، ونحن نكون من المؤمنين. وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. واستضعف الرفع بالعطف؛ لأن الله تعالى كذبهم في آخر الآية، ولو كان تمنيا لكان لا وجه لتكذيبهم؛ لأن التمني من الأمور الإنشائية التي لا يتطرق إليها صدق ولا كذب.

فأما النصب فعلى وجهين: أما أولا: فعلى أن تكون الواو ناصبة في جواب التمني، كنصب الفاء في جوابه. وهذا قول الجماهير من النحاة.... وأما ثانيا: فعلى أن يكون النصب بالواو ليس على جهة الجواب للتمني، وإنما على التشبيه بواو (مع)، في نحو قولك: (استوى الماء والخشبة)؛ لاشتراكهما في الدلالة على المصاحبة والمعية. وهذا هو الذي يشير إليه كلام البطليوسي، وهذه المقالة منحرفة عما عليه الحذاق من أهل هذه الصناعة، فإنهم متفقون على أن الواو

(١) ينظر: المشكل ٣٢٣/١، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٢١ - ٢٢٦، والحلل في إصلاح الخلل ١٨٩ - ١٩٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٧، وإعراب القران للأصبهاني ١٤١، والتبيان ٢/ ٦٣٥، وشرح الرضي ٤/ ٣٥٢.

(٢) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ١٨٩- ١٩١.

(٣) المنهاج ١/ ٣٢٨.

ناصبة في هذه الأمور الثمانية، كما تكون الفاء ناصبة فيها، من غير حاجة إلى هذا التعسف الذي قاله"[١].

فالذي نلاحظه على هذا التوجيه الآتي:

- أن العلوي قد جمع في توجيهه بين الإعراب والمعنى والسياق، أما الإعراب فتخريجه الرفع على وجهين: العطف على نرد أو على القطع والاستئناف. وأما المعنى فإشارته إلى أن عدم التكذيب والكون من المؤمنين يكونان دخلين مع الرد في التمني مع القول بالعطف، ولا يدخلان فيه مع القول بالاستئناف. وأما السياق فهو تضعيفه للعطف، لأن التمني إنشاء لا يدخله التصديق ولا التكذيب، والله عز وجل قد كذبهم في آخر الآية "وإنهم لكاذبون". فمن ثم لا يستقيم العطف. لكن الزمخشري وغيره استجازوه، قال الزمخشري: "فإن قلت: يدفع ذلك قوله: "وإنهم لكاذبون" فإن المتمني لا يكون كاذبا، قلت: هذا تمن تضمن معنى العدة (أي: الوعد)، فجاز أن يتعلق به التكذيب"[٢].
- أن العلوي لم يضعف الوجه في النصب بما ضعف به الوجه في الرفع، مع أن الواو فيه أيضا للعطف؛ قال الأخفش: "وإذا نصب جعلها واو عطف، فكأنهم قد تمنوا ألا يكذبوا وأن يكونوا"[٣]، لأن حجة من نصب أنه أدخل ذلك في التمني، عطفا على تقدير مصدر الفعل الأول (نرد)، كأنه قال: ليتنا يكون لنا رد، وانتفاء للتكذيب، وكون من المؤمنين[٤]. وبالتالي: "يكون... الرفع مساويا في هذا الوجه للنصب، لأن في كليهما العطف وإن اختلفت وجهتاه: ففي النصب على مصدر من الرد متوهم، وفي الرفع على نفس الفعل نرد"[٥]. وهذا يعني أن "الإشكال المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمني وارد هنا"[٦].

ولعل العلوي يرى أنه لا يدخل في التمني، لأنه يرى أن المعنى في النصب مع الواو في المواضع الثمانية، كالمعنى فيه مع الفاء أي على تقدير شرط وجواب، وهذا هو الظاهر من كلام

---

(١) المنهاج ١/ ٦٣٠ - ٦٣١.

(٢) الكشاف ١٥/٢.

(٣) معاني القران للأخفش ٢٩٧/١.

(٤) ينظر الحجة للفارسي ٣/ ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٥) البحر المحيط ٤٧٥/٤.

(٦) الدر المصون ٥٨٨/٥.

الزجاج والزمخشري؛ لأن التقدير في النصب على إضمار (أن) بعد الواو، معناه عندهما: إن رددنا لم نكذب، ونكن من المؤمنين، فكأنه شرط وجواب. وقد صرح به العكبري، فقال: "لا يكون داخلا في التمني"[١]. ولهذا عد العلوي الوجه الثاني - وهو ما نسبه للبطليوسي من أن النصب بالواو على التشبيه بالمعية - تعسف. مع أنه الظاهر من كلام سيبويه، قال: "واعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفا، وأنها يستقبح أن تشرك بين الأول والآخر كما يستقبح ذلك في الفاء... واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء يختلفان، ألا ترى إلى قول الأخطل:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا يجتمعن النهي والاتيان، فصار (تأتي) على إضمار (أن)... وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء"[٢]. بل جزم الطبري بعدم سماعه الجواب بالواو عن العرب صحيحا وإنما المعروف في كلامها الجواب بالفاء[٣].

واستشهد أبو حيان بكلام سيبويه المتقدم ورد به قول من ذهبوا إلى أن الواو كالفاء في الجواب فقال: "وكثيرا ما يوجد في كتب النحو أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني... وليس كما ذكر، فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأن الواو لا تقع في جواب الشرط، فلا ينعقد مما قبلها، ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو الجمع يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة: وهي المعية... وشبهة من قال: إنها جواب، أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهم أنها جواب.". ثم بعد أن استدل بكلام سيبويه قال: "ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها، بأنها - أي الفاء - إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما

---

(١) ينظر: معاني القران الزجاج ٢/ ٢٤٠، والكشاف ١٥/٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١ - ٤٢.

(٣) جامع البيان ٣٢١/١١.

ISSN: 2410-1818

فيه من معنى الشرط"[١]. ومن ثم فالشرط عند هؤلاء لإضمار أن بعد هذه الواو أن تصلح (مع) في مكانها[٢].

ومخالفة العلوي هنا للظاهر من كلام سيبويه ولهؤلاء الذين لا يرون أنها في الجواب كالفاء؛ يدل على مذهب العلوي القائم على الاختيار وعدم التقيد بمذهب معين، وذلك ظاهر أيضا من توجيهه للقراءات في الآية التي سبقت هذه.

٣- حذف التنوين من الموصوف مع الألف من (ابن) إذا وقع صفة له.

ذكر العلوي الحكم السابق واستثنى منه الآية الكريمة ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ نظرا للقراءات فيها، فقال: "فأما قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله﴾ ففيه قراءتان[٣]:

الأولى منهما بإثبات التنوين فيه. ووجه هذه القراءة أنه جعل [يقصد عزير ا] اسما عربيا منصرفا، و(ابن) هاهنا واقعا خبرا؛ فلهذا وجب تنوينه. الإنكار والتشنيع في هذه المقالة منصرف إلى الاخبار بالبنوة؛ لأنه قول بعض اليهود.

القراءة الثانية: بحذف التنوين. ولها توجيهان:

التوجيه الأول: أن يكون حذفه (أي: التنوين)؛ لأنه (أي: ابن) واقع صفة، ويكون رفع (عزير): إما على أنه مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: عزير ابن عبدالله معبودنا[٤]. وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذا عزير ابن الله. فالرد والتكذيب على هذا ليس منصرفا إلى البنوة لكونهما صفة، وإنما هو منصرف إلى الخبر على أي وجه كان؛ فلهذا ضعف هذا التوجيه؛ لأن المعلوم أن الرد والتكذيب والإنكار ما كان إلا على الإخبار بالبنوة، وهذا غير حاصل على هذا القول.

التوجيه الثاني: أن يكون حذف تنوينه لكونه غير منصرف للتعريف والعجمة، وابن هاهنا يكون خبر. والرد والتكذيب راجع إليه.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٧٤ - ٤٧٥.

(٢) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ٢٦٢ - ٢٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٠. ومغني اللبيب ٤٦٩، والدر المصون ٥/٥٨٨.

(٣) قرأ بالتنوين عاصم والكسائي من السبعة، وبغير تنوين: ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة. وزاد الداني أبا عمرو من رواية عبد الوارث والجعفي. ينظر: السبعة ٣١٣، وجامع البيان في القراءات السبع ٣/ ١١٥١.

(٤) زيادة (عبد) هنا لا توجد إلا عند العلوي، والسياق لا يقبلها، وقد لا تكون منه، بدليل أنها لم تتكرر معه في التقدير الآخر.

فإن قلنا بأن الاسم الأعجمي يجوز ترك صرفه وإن كان ساكن الحشو: كنوح، ولوط - كما هو مذهب الزمخشري - فلا كلام فيما نحن فيه، فإن عزير تصغير: عزر، بسكون العين. وإن قلنا: إنه يكون منصرفا مع سكون حشوه - كما هو مذهب أكثر النحاة - فوجه ترك صرفه مع التصغير هو أنه قد صار متحرك الوسط، ورباعيا بياء التصغير. ولا خلاف بين النحاة؛ لأن الاسم الأعجمي إذا كان متحرك الوسط أو رباعيا، فإنه يكون غير منصرف لا محالة؛ فلهذا ترك تنوينه لكونه غير منصرف باتفاق الكل"[١].

هذا هو توجيهه، وهو توجيه دقيق ومحكم من وجه، ومن وجه أخر لنا عليه ملاحظات لا سيما كلامه على حذف التنوين في التوجيه الأخير. أما دقته فلأنه اعتمد المعنى وسياق الآية وغرضها في مؤازرة التوجيه النحوي، وذلك لفحص وتمييز ما يستقيم منها وما لا يستقيم؛ ما يعني أن صحة الوجه الإعرابي من الناحية النحوية المحضة لا يكفي لقبول تلك الوجوه المحتملة إعرابيا حتى ينظر لها من معنى الآية وسياقها الذي وقعت فيه وغرضها الذي سيقت له. ومن ثم كان الوجهان القائلان بخبرية (ابن الله) في القراءتين - وهما توجيه القراءة بالتنوين، والتوجيه الثاني من القراءة بحذف التنوين - هما المقبولان عند العلوي؛ لأن الإنكار والتشنيع والتكذيب والرد على اليهود بالآية يكون منصبا على هذا التوجيه على الخبر، أي: على ما اعتقدوه في عزير من بنوته لله - تعالى الله علوا كبيراً - فالآية - إذن - سيقت تكذيبا لهم وتشنيعا عليهم. ولأن هذا التوجيه هو الأوجه في القراءتين فقد رد العلوي التوجيه الأول من القراءة الثانية بحذف التنوين، رده باحتماليه، لآن (ابن) يصير فيه صفة لـ (عزير)، سواء قدرنا عزيرا مبتدأ والخبر محذوف، أو قدرنا فيه العكس، فهو يظل في التقديرين صفة، وبالتالي يصير الإنكار على التقدير الأول مسلطا على الخبر المحذوف وهو كونه معبودهم، وعلى الثاني على عزير ذاته لأنه الخبر، بغض النظر عن صفته هنا؛ لأن المقصود بالإنكار الخبر رأسا، لا الصفة، وهذا ما لم تقصد إليه الآية الكريمة بقراءاتها، ومن ثم ضعفه العلوي.

وإذا رجعنا إلى من وجهوا القراءات في هذه الآية من المعربين والمفسرين سنجد أن منهم من وجهها هذه التوجيه لكنه لم يضعف هذا الوجه الذي رده العلوي وضعفه، وإنما اكتفى بتقديره وصمت عن ضعفه، أو رجح وجه القراءة بالتنوين ولم يرجح ويعلل للوجوه في القراءة

(١) المنهاج ٢/ ٣٤٩ - ٣٥٠.

الأخرى[١]، ومنهم من رد هذا التوجيه وضعفه ولكن بغير ما نجده عند العلوي من الاستناد على المعنى والسياق[٢].

هذا هو ما قصدنا إليه بدقة التوجيه هنا عند العلوي، أما ما لا نسلم له به، ونحسب أنه لم يكن دقيقا فيه، فهو الآتي:

- أنه علل للوجه الثاني من حذف تنوين عزير بعدم الانصراف للعجمة والعلمية، وكان يكفيه أن يقتصر على هذه العلة، ويقيدها بمن يمنعون ذلك مطلقا في الاسم الأعجمي كالزمخشري وغيره، لأن التعليل بكون المانع له العلمية والعجمية، هي العلة عندهم، أما أن يعلل بعد ذلك بأن عزيرا على مذهبهم مصغر (عزر) فإن ذلك لا يتفق، لأن التصغير تصريف، فينافي مذهبهم. وإنما كلامه هذا يتفق مع مذهب من قالوا: إنه اسم أعجمي خفيف منصرف[٣]، وهو ما رده المانعون وقالوا: إنما هو اسم أعجمي مكبر كسليمان جاء على صيغة التصغير ولا ينصرف. وهذا كلام أبي حيان - وهو ممن تابع الزمخشري في المنع - قال: "وقال أبو عبيد: هو اسم أعجمي خفيف فانصرف، كنوح، ولوط، وهود. قيل: وليس قوله بمستقيم؛ لأنه على أربعة أحرف، وليس بمصغر، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغير كسليمان، جاء على هيئة عثمان، وليس بمصغر"[٤].
- وكذلك قوله: "فإن قلنا: إنه يكون منصرفا مع سكون حشوه - كما هو مذهب أكثر النحاة - فوجه ترك صرفه مع التصغير هو أنه قد صار متحرك الوسط ورباعيا بياء التصغير، ولا خلاف بين النحاة؛ لأن الاسم الأعجمي إذا كان متحرك الوسط أو رباعيا فإنه يكون غير منصرف..." فإنه أيضا غير دقيق؛ لأنه لا اعتبار للياء إذا كان مصغرا في المنع من الصرف؛ لأن الياء داخلة لغرض هو إفادة التصغير، فكيف يصير معها ممتنعا من الصرف؟ والدليل أننا نصغر: نوحا، ولوطا وهودا، فتظل منصرفة، ولا تمنع بعد ذلك من الصرف رغم تحرك وسطها. ونعتقد أن العلوي وهم في الخلاف بين المانعين والقائلين بانصرافه، لأن المانعين - كما سبق - يقولون: هو مكبر

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٦، والمقتضب ٢/ ٣١٦، وجامع البيان ١٤/ ٢٠٥، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٤٢، والحجة لابن خالويه ١٧٤، والحجة للفارسي ٤/ ١٨١ - ١٨٣، والمشكل ١/ ٣٢٦ - ٣٢٧، والمحرر الوجيز٣/ ٢٣ - ٢٤، والتبيان ٢/ ٦٤٠، والجامع لأحكام القران ٨/ ١١٦.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٦٣، والبحر المحيط ٤٠٣/٥، والبرهان للزركشي ٣/ ١٤١ - ١٤٢.

(٣) ينظر: جامع البيان ٢٠٤/١٤، والحجة لابن خالويه ١٧٤.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٤٠٢. وينظر علة منعه من الصرف: الحجة لابن خالويه ١٧٤، والكشاف ٢/ ٢٦٣.

كسليمان وليس بمصغر، والآخرون يقولون: هو مخفف كنوح، والياء فيه للتصغير، فهو عندهم منصرف. وقد حكى الخلاف فيه على وجهه الدمياطي قال: "واختلفوا: هل هو مكبر كسليمان، أو مصغر (عزر) كنوح؟ وعليه فصرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط، ولا نظر لياء التصغير"[١].

المبحث الثاني
موقفه من القراءات المختلف فيها

المسألة الأولى: الموقف من العطف على الضمير المجرور:

قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، قرأ حمزة من السبعة وحده "الأرحام" بالخفض، وقرأها الباقون بالنصب[٢]، وقد انقسم موقف النحويين إزاء قراءته هذه إلى مواقف شتى، تباينت: بين طاعن عليها يلحن القارئ بها ويخطئه، وبين متأول لها غير طاعن عليها، وبين مدافع عنها يقول بجوازها، ويحتج لها.

وحتى يتجلى لنا موقف العلوي من هذه القراءة، وإلى أي هذه الموقف هو يذهب فيها، فإن ذلك يقتضي دراسة أسباب الاختلاف حولها، ثم النظر إلى موقفه من خلال هذه المواقف التي تباينت فيها واستعراضها ومناقشتها.

وأساس الاختلاف حول هذه القراءة إجمالا أنه عطف (الأرحام) على الضمير في (به)، وذلك قبيح عند من طعن على هذه القراءة أو أنكروها، كون ذلك يقتضي عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار معه، وذلك مخصوص عند هؤلاء - حسب الاستقراء - بضرورة الشعر، فهو لذلك غير فصيح وغير جائز عندهم.

وينسب هذا الموقف إلى البصريين جملة، قال النحاس: "وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لاتحل القراءة به"[٣]، وقال ابن خالويه: والوجه عندهم النصب؛ لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به[٤]، أما سيبويه فقد تعرض في كتابه

(١) اتحاف فضلاء البشر ٣٠٢.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٢٦٦، والمبسوط في القراءات العشر ١٧٥.

(٣) إعراب القران ١/ ٤٣١.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ١١٨.

للعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، واستقبح ذلك في أبيات قليلة ذكرها، وعده من ضرورة الشعر، لكنه لم يتعرض لهذه القراءة، وقد علل لقبح العطف بأن الضمير المجرور شديد الاتصال بالجار فلا ينفصل عنه، فهو كالتنوين في الاسم في عدم الانفصال، وكما لا يعطف على التنويين، كذلك لا يجوز العطف على الضمير المخفوض(١). لكن الطعن على هذه القراءة يبرز عند المازني والمبرد والزجاج من هؤلاء البصريين، وربما هم من أشار إليهم النحاس بالرؤساء، أما المازني، فقد نقل عنه غير واحد أنه ردها؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الحكم(٢)، فكما لا يجوز أن تقول: مررت بزيد وك - بعطف الضمير المتصل على الاسم الظاهر المخفوض - كذلك لا يجوز: مررت بك وزيد. وأما المبرد، فقال: "وهذا - أي قراءة حمزة - مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"(٣). بل نسب له ابن يعيش والحريري ما هو أبعد من ذلك، وهو أنه قال: "لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي"(٤). وأما الزجاج فيقول في معانيه: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم..." (٥).

وقد نسب الأنباري في الانصاف الجواز للكوفيين ولم يستثن منهم، ولعل الأقرب للصواب ما ذكره النحاس عنهم وابن خالويه: أنهم أجازوه ولكن مع استقباحه، ويختارون في الآية النصب(٦). يؤكد ذلك قول الفراء عن العطف في هذه القراءة: "وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"(٧)، فهو - كما نرى - يستقبح العطف في القراءة، ويعده من ضرورات الشعر على نحو ما رأينا عند البصريين، وقد احتج بكلامه هذا الطبري في تفسيره، ورد به هذه القراءة(٨).

وهذا الموقف ذاته أخذ به جمع كبير من المتأخرين، مع تفاوت بينهم في ذلك: بين مقتصر على طعن المتقدمين، وبين مؤيد له مزايد في طعنه، ومن هؤلاء: الفارسي، ومكي في

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨١ ،، ٣٨٣، والحجة للفارسي ٣/ ١٢١ - ١٢٢.

(٢) ينظر: إعراب القران للنحاس ٤٣١/١، والحجة للقراء السبعة ١٢٢/٣.

(٣) الكامل ٢/ ٩٣١.

(٤) درة الغواص ٧٣ - ٧٤. وينظر شرح المفصل ٢٨٣/٢.

(٥) معاني القران وإعرابه ٦/٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٤٣١/١، والحجة لابن خالويه ١١٩، والتبيان ١/ ٣٢٧.

(٧) معاني القران للفراء ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

(٨) ينظر: جامع البيان ٥٢٣/٧.

المشكل، والزمخشري، وابن عطية، والأنباري، والعكبري، والرضي، وغيرهم[١]. إلا أن الرضي أضاف: "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"[٢].

وكلامه هذا خطير وغير دقيق أيضا: أما خطورته، فإنه لم يطعن على هذه القراءة فقط، بل طعن على جميع القراءات، بعدم التسليم بتواترها، وذلك يخالف ما عليه السلف والخلف من تواتر هذه القراءات السبع المشهورة، وصحة القراءة بها في الصلاة والتعبد بها، والاستدلال بها واستنباط الأحكام منها...الخ، وعلى كلامه يترتب عدم صحة كل هذا. وأما مجانبته للدقة، فإن حمزة وإن كان كوفيا، وقرأ عليه الكسائي، فإنه لم يكن من شيوخ المذهب النحوي الكوفي، ولم ينقل عنه أحد رأيا في هذا الفن أو ترجم له في طبقاته، ثم هو معاصر لأبي عمرو بن العلاء البصري ومن في طبقته، ووفاتهما متقاربة جدا، فالأول سنة ١٥٦هـ، والثاني قبله بسنتين ١٥٤هـ، وفي هذا الحين - على الراجح - لم يكن قد عرف للكوفيين مذهب في النحو بالمعنى الأصيل للكلمة، بل المشهور أن الكوفيين كانوا ما يزالون حينها تلامذة للبصريين، ولم يعرف مذهبهم إلا على يد هؤلاء التلاميذ الذين يذكرون به، أمثال: الكسائي ثم الفراء، وذلك بعد أن نضج مذهبهم، واستوى على سوقه، وتحددت معالمه من خلال مسائل الخلاف التي اشتهرت بينهم، ومنها هذه المسألة. فما قاله عنه الرضي غير دقيق.

أما المتأولون لهذه القراءة، فإن منهم من تأولها على القسم، ولم نقف على قائل به معين فيما وقفنا عليه من مصادر، ولكن قالوا: إن "من تأولها لحمزة جعل الواو الداخلة على لفظة الأرحام واو القسم، لا واو العطف"[٣]. غير أن الزجاج رد هذا التأويل، وأيضا النحاس وغيرهما[٤] وعدوه خطأ في أمر الدين عظيم، لأن الشرع ورد بالنهي عن الحلف بالآباء، فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله، فكذلك لا يجوز أن تستحلف إلا بالله، وضعفه العكبري للحاجة فيه إلى التقدير "لأن التقدير في القسم: وبرب الأرحام، وهذا قد أغنى عنه ما قبله"[٥].

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٣/ ١٢١ - ١٢٢، ومشكل إعراب القران ١/ ١٨٧، والكشاف ١/ ٤٦٢ - ٤٦٣، والمحرر الوجيز ٢/ ٤ - ٥، والانصاف ٢/ ٤٦٣ - ٤٧٤، والتبيان في إعراب القران ١/ ٣٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٣٦.

(٣) درة الغواص، ص ٧٤. وينظر شرح المفصل ٢/ ٢٨٣.

(٤) ينظر: معاني القران للزجاج ٢ / ٦ - ٧، وإعراب للنحاس ١/ ٤٣١- ٤٣٢.

(٥) التبيان في إعراب القران ١/ ٣٢٧.

وموقف العلوي من هذه القراءة ربما يأتي ضمن هذا الموقف من التأويل، حيث ساق هذه القراءة في الحكم السابع من أحكام العطف، فقال: "وسابعها: أنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور ظاهرا إلا بإعادة الجار... وزعم الكسائي والفراء أنه لا يحتاج إلى إعادة الجار، محتجين بقراءة حمزة: "الذي تساءلون به والأرحام"، وعند البصريين أنها محمولة على القسم، وإذا كان هذا محتملا بطل احتجاجهم"(١).

فمذهبه - كما نرى - عدم جواز العطف، لكنه في القراءة يذهب فيها مذهب التأويل، ولا يطعن عليها أو يلحن القارئ بها، ولكن لنا على كلامه هذا ملحوظتان:

الأولى: أنه نسب جواز العطف للكسائي والفراء، أما الكسائي فلا يستبعد عنه ذلك، لأنه قرأ على حمزة، فربما أجاز العطف بناء على ما تواتر لديه في قراءة شيخه هذه، وما يعضدها أيضا من السماع، كالأبيات التي أوردها سيبويه. وأما الفراء فما نسبه له العلوي خلاف ما نقلناه عنه سابقا، ولعل العلوي لم يعد لموقفه في المعاني ويطلع عليه مباشرة فيه، وإنما أخذه من كتب الخلاف التي تعمم الرأي في المسألة، وتنسبه للمذهب جملة.

والثانية: أنه نسب للبصرين التأويل في القراءة بالحمل على القسم مع أن الزجاج - وهو من أشد البصريين المتأخرين انتصارا للمذهب - قد استعظم ذلك ورده ولم ينسبه لأحد، وكذلك النحاس وابن عطية والحريري والعكبري وغيرهم لم ينسبوه لأحد، وكلهم ردوه بنحو ما تقدم.

وبعض من هؤلاء تأولها على تقدير حرف جر مكرر محذوف، لا على العطف أو القسم، وقد حذف لدلالة الأول عليه، ونسبه ابن خالويه للكوفيين، على أنهم احتجوا للقارئ بها بإضمار الخافض، مستدلين بأن العجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير، عافاك الله. يريد: بخير. ثم قال: "وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في هذا، ولا عرفوا إضمار الخافض، فقد عرفه غيرهم"(٢). وذكره غيره أيضا في موقف البصريين(٣). والذي يبدو لنا فيه أنه موقف للمتأولين من كلا المذهبين وليس لمذهب معين.

وممن تأولها هذا التأويل ابن جني، وقد رد به تضعيف المبرد لها، فقال: "وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس،

---

(١) المنهاج شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٨.

(٢) الحجة لابن خالويه ١١٩.

(٣) ينظر: الانصاف ٢/ ٤٦٤ وما بعدها.

بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت فيه باء ثانية، حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها"(١). ولكن مع ذلك فقد عد الزمخشري هذا الوجه تمحلا، وعد التأويل فيها أبو حيان إخراجا للكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إليه(٢).

أما من أجازوا هذه القراءة، واختاروا العطف فيها، واحتجوا لها، ودافعوا عنها، وردوا حجج الطاعنين عليها، فإن جلهم من المتأخرين: كالفخر الرازي، وابن يعيش، والشلوبيني، وابن مالك، وأبو حيان الأندلسي وغيرهم. قال ابن مالك في ألفيته: (٣)

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير فصل لازما قد جعلا

وليس عندي لازما، إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتا

وقال الرازي منتصرا لها، بعد أن استعرض حجج من طعن عليها: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت"(٤).

أما أبو حيان فقد انتصر لها قياسا وسماعا، وذهب يفند أدلة من ردوها بحجج قوية، فقال: "والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه... ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة، فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة" ثم بعد أن حشد لصحتها شواهد كثيرة من السماع قال: "وأما القياس فهو كما أنه يجوز أن يبدل منه، ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار"(٥) ثم ضعف حجتهم بأنهم منعوا ذلك، لأن الضمير كالتنوين، ومن ثم لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار، ووجه ضعف دليلهم هذا أنه كان بمقتضى هذه العلة أو الحجة ألا يعطف على الضمير مطلقا: سواء أعيد معه الخافض أم لم يعد؛ لأن التنوين لا

(١) الخصائص ١/٢٨٥.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٤٦٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٢.

(٣) ينظر: ألفية بن مالك ٤٨.

(٤) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ٩/١٣٣ - ١٣٤. وينظر شرح المفصل ٢/ ٢٨٣ - و٢/ ١٩٨.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨.

يعطف عليه بوجه[١] وقال في موضع آخر عن هذه القراءة: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم..."[٢].

بعد هذا الاستعراض لهذه المواقف كلها: قديمها ومتأخرها، يتجلى لنا موقف العلوي من هذه القراءة بصورة أكثر وضوحا: فهو لا يستجيز العطف كالمتأخرين مطلقا، وإنما يمنعه كالمتقدمين، ولكنه لا يطعن على القراءة طعنهم، وإنما يذهب فيها إلى التأويل، وبهذا الموقف تبقى للقراءة قدسيتها وحرمتها عنده، وللقاعدة النحوية اطرادها وعدم اختلالها بما يعترض به عليها من الشواهد المفاريد.

المسألة الثانية: الموقف من الفصل بالمفعول بين المتضايفين:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. قرأ السبعة عدا ابن عامر (زين) مبنيا للمعلوم، و(قتل) بالنصب مفعولا به، و(أولادهم) بالجر مضافا إليه، و(شركاؤهم) بالرفع فاعلا مؤخرا. وقرأ ابن عامر (زين) مبنيا للمجهول، و(قتل) بالرفع نائب فاعل، و(أولادهم) بالنصب، مفعولا به، و(شركاؤهم) بالجر: أي: شركائهم، على أنه مضاف إلى (قتل)، ففصل بينهما بالمفعول به[٣].

ولا إشكال في قراءة باقي السبعة؛ لأنها جارية على المطرد المشهور، إنما الإشكال عند النحاة في قراءة ابن عامر؛ لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وذلك لا يجوز عندهم في سعة الكلام، وإنما في الشعر للضرورة مع قبحه، وذلك مع الظرف والجار والمجرور لأن العرب تتوسع فيهما ما لا تتوسعه في غيرهما. أما هو فقد فصل بالمفعول به فهو فوق الضرورة عندهم، فعدم جوازه من باب أولى. هذا مجمل إشكالهم حولها، ومن ثم انقسم موقفهم منها إلى مذاهب، تباينت أقوالهم فيها، واختلفوا فيها أشد مما اختلفوه في مذاهب سابقة، ونستطيع أن نفصل هذه المواقف في موقفين: مذاهبا وأفرادا، وذلك كالآتي:

أما مذاهب، فينسب الطعن عليها وردها إلى البصريين[٤] على أنهم قالوا ووهموا القارئ بها، وفي المقابل ينسب الجواز للكوفيين. أما أفرادا، فإن سيبويه - وهو علم البصريين - لم يتعرض لهذه القراءة، ولكنه تعرض للفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر، وقد عده

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٨، والدر المصون ٣/ ٥٣٣ - ٥٥٤، وأيضا ٢/ ٣٩٤. وما بعد.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٠٠.

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ٢٧٠.

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٧٣، والانصاف ٢/٤٣١ - ٤٣٦، والبحر المحيط٤/ ٦٥٧.

ضرورة فيه، مع استقباحه له أيضا في بعض الأبيات[١]. وبالتالي لا يمكن الجزم بموقفه من هذه القراءة، بخلاف الفراء الذي يعد مقابلا له في الزعامة الكوفية، فإنه رد هذه القراءة في موضعين: في الأول قال: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي مزادة

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية" وواضح من كلامه أنه يرد موقف من تأولها على الفصل، محتجا لها بالبيت المذكور، وأنه يحاكمها إلى القياس في العربية. وفي الموضع الآخر ردها مع قراءة من قرأ "مخلف وعده رسله"[٢] بنصب (وعده) وجر (رسله) على الإضافة والفصل بينه وبين المضاف بالمفعول، وقال: إن الرواية في البيت باطلة، والصواب: زج القلوص أبو مزادة.

وتابع المبرد في المقتضب سيبويه فلم يتعرض لهاتين القراءتين، وأجاز الفصل بالظرف والمجرور في الشعر للضرورة، وتجاوز الزجاج هذه الآية فلم يقف عندها لنعلم موقفه من قراءة ابن عامر، لكنه في القراءة الأخرى قال: "وهذه القراءة التي بنصب الوعد وخفض الرسل، شاذة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه"[٣]، وصرح بالطعن عليها معاصره ابن جرير الطبري في تفسيره، ومنع الفصل بالمفعول به ابن السراج[٤]، ومثل له، لكنه لم يورد هذه القراءة.

أما من صرح بالطعن عليها من بعد هؤلاء - وأقصد من المتأخرين - فموقفهم متفاوت بين مغال في طعنه، وآخر مضعف للفصل فيها، قائل ببعده لا يزيد على ذلك. أما المغالون فخلاصة طعنهم: أنها لحن لا يجوز، وهو قبيح في القران، بل لو كان ذلك في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في القران؟. ومن هؤلاء: النحاس، وابن خالويه، والفارسي، والزمخشري، والأنباري، والرضي[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٧٧ - ١٨٠.

(٢) معاني القران للفراء ١/ ٣٥٨، وأيضا ٢/ ٨١ - ٨٢. من الكتاب نفسه.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٦٨ - ١٩٦. وينظر جامع البيان للطبري١٢/ ١٣٧ - ١٣٨.

(٤) ينظر: الأصول ٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٥) ينظر: إعراب القران للنحاس٢/٩٨، والحجة لابن خالويه١٥١، والحجة للفارسي ٣/ ٤١١، والكشاف ٢/ ٧٠، وشرح المفصل ٢/ ١٩٠، والانصاف٢/٤٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٦١.

بل بعض هؤلاء لم يكتف بالطعن على هذه القراءة، وإنما ذهب يقترح على ابن عامر لو أنه قرأ بغيرها أو قرأ بكذا لكان في مندوحة عن هذا الارتكاب[١]، وكرر الرضي هنا ما قاله في قراءة حمزة، فقال "ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"[٢].

والذي يظهر لنا من كلام هؤلاء أن الأمر في القراءات بالنسبة لهم قائم على الاجتهاد، فكل إمام من السبعة اختار وجها باجتهاده ثم قرأ به، لا أنها أخذت بالنقل والسماع والإسناد المتواتر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأقل أخطار هذا الموقف أنه يلزم منه عدم صحة ما رتبه العلماء على هذه القراءات من أحكام، وأشدها خطرا التسليم بتجويز الاجتهاد في قراءة القران، وذلك قول بوقوع اللحن والتحريف فيه، ينافي عصمته، ثم فيه فتح للباب على مصراعيه أمام الطاعنين والمشككين من الأعداء.

أما غير هؤلاء ممن لم يغالوا، فأبرز من نذكر منهم: ابن جني، ومكي، والأصبهاني، وابن عطية، والعكبري[٣]. وموقف العلوي يأتي ضمن هؤلاء، فقد عقبها بعد أن وجهها بقوله: "وهذه هي قراءة ابن عامر، وفيها ضعف من أجل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو الشركاء"[٤]. وهو موقف كما نرى لا غلو فيه ولا تطرف أو شطط.

هذا هو الموقف الأول من هذه القراءة. أما الموقف الثاني، فهو على النقيض منه تماما، وقد ذكرنا سابقا أن جواز الفصل بالمفعول ينسب للكوفيين، ولا يستبعد ذلك أن يكون موقفا للكسائي لأن من المصادر ما نقلت عنه نحوا من ذلك[٥]، أما الفراء فقد مضى موقفه ورأيناه فيستبعد، أما ثعلب فلا نعلم موقفه في هذه القراءة ذاتها، لكنه في الشعر يعده ضرورة[٦]، ومن غير هؤلاء الكوفيين نسب الجواز أيضا للأخفش، على أنه هو من احتج لجواز الفصل بالبيت المتقدم[٧]، لكنه في معانيه لم يتعرض لهذه القراءة في الآية الكريمة، وإنما تعرض للفصل في الآية الأخرى: "مخلف وعده رسله"، ولم يستحسنه، قال: "... ولا يحسن أن نضيف

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٤١١/٣، والكشاف ٧٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٦١.

(٣) ينظر: الخصائص ٤٠٧/٢، والمشكل ١/ ٢٧٢، وإعراب القران للأصبهاني ١٢٥، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٤٩، والتبيان٥٤١/١.

(٤) المنهاج ١/ ٦٥٦.

(٥) ينظر: الانصاف ٢/ ٤٣١، وشرح المفصل ٢/ ١٩٠، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٨، والدر المصون ١٦٧/٥.

(٦) مجالس ثعلب ١٥٢، ونسب أيضا في الدر المصون الاحتجاج لها لأبي بكر الأنباري ١٦٤/٤- ١٦٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥.

إلى الآخر [رسله]، لأنه يفرق بين المضاف والمضاف إليه، وهذا لا يحسن"(١) وربما موقفه هذا متقدم على الموقف الآخر الذي ينسب له الجواز فيه.

ولكن إذا كان هؤلاء المتقدمون قد اقتصر موقفهم على الاحتجاج للقراءة أو لجواز الفصل فقط، فإن أكثر المتأخرين قد ذهبوا إلى الدفاع عنها، والرد على من طعن عليها، ومن هؤلاء أبو زرعة، والقرطبي، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وغيرهم(٢). وقد احتجوا لصحتها بشواهد كثيرة نثرا ونظما، ودفاعهم عنها نلخصه في النقاط التالية:

- أن هذه القراءة قد ثبت صحة إسنادها بالتواتر إلى رسول اللّه، فالطعن عليها طعن في المتواتر، فلا يلتفت إليه وإن قال به أئمة أكابر، لأن القراءة إذا ثبتت عن رسول اللّه لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأنه صلى اللّه عليه وسلم هو الأفصح، وهو أيضا متلق لها عن جبريل.
- أن ابن عامر من أكابر التابعين وقد أخذ هذه القراءة بالنقل عن أكابر الصحابة كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية وغيرهم ولم يأت بها اجتهادا في القران، ثم هو بعد ذلك عربي صريح محض من صميم العرب، وكلامه حجة؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن.
- أنه قد ورد عن العرب من الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في السعة وحال الاختيار - بله الشعر - ما يشهد بصحتها كثرة، بل ثبت بالنقل عنهم ما هو أبعد من ذلك، وهو الفصل بالجملة والقسم، والقسم في حكم الجملة، فالفصل بالمفعول أسهل لأنه مفرد.
- أما من حيث المعنى؛ فإن إضافة القتل إلى الشركاء في هذه القراءة، هو لأن الشركاء هم الذين زينوا القتل ودعوا إليه، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، وفصل بالمفعول (أولادهم) من باب التقديم والتأخير، وذلك أن القتل لما كان واقعا عليهم من قبل آبائهم بدافع هؤلاء الشركاء، كان ذلك أعجب وأغرب وقعا في النفوس، فتقديمه عندئذ للاهتمام به.

□

---

(١) معاني القران للأخفش ٢/٤١٠.

(٢) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٧٣، والجامع لأحكام القران ٩٣/٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ - ٩٨٥، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٧ - ٦٥٨، والدر المصون ١٦٦/٥- ١٧٥، ونظم الدرر ٢/ ٧٢٢، واتحاف فضلاء البشر ٢٧٤ - ٢٧٥.

المسألة الثالثة: الموقف من إثبات ياء الفعل المضارع المعتل المجزوم:

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]

قرأ السبعة الفعل (يتق) بحذف الياء للجزم، وقرأه ابن كثير من رواية قنبل بإثبات الياء، أي: يتقي[١]. واختلف المعربون والمفسرون في توجيه هذه القراءة على أقوال كثيرة، أهمها الآتي:

١- أنه على لغة من يجري من العرب الفعل المعتل مجرى الصحيح عند جزمه، فيقدر فيه الحركة، ثم يجزمه بحذفها[٢]، وذلك كقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لا قت لبون بني زياد[٣]

وقول آخر:

هجوت زبان ثم أتيت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٤]

وقول آخر: هزي إليك الجذع يجنيك الجنى[٥].

والبيت الأول استشهد به سيبويه، وقال: "أنشدناه من نثق بعربيته"[٦] لكنه خرجه على الضرورة لا على اللغة المذكورة، على أن الشاعر اضطر إلى ذلك فجعله مجزوما على الأصل، وهو حذف الحركة المقدرة فيه كما في شرح ابن السيرافي[٧]. ومن ثم فهو ضرورة وليس لغة عند من رد هذا التوجيه ولم يحمل عليه هذه القراءة[٨]. وهنا يأتي موقف العلوي، وقد سماه بالقياس المرفوض، وقال إن إثبات الياء في هذه القراءة ليس بالقوي الذي عليه اللغة الفصيحة وورد بها التنزيل، وهذا نص كلامه: "وقد عدل إلى القياس المرفوض، وهو حذف الحركة المقدرة من الفعل... وقراءة من قرأ" إنه من يتق "بإثبات الياء، وليس بالقوي، والذي عليه اللغة الرفيعة وقد ورد بها التنزيل إنما هو على الحذف، من غير التفات إلى تقدير هذه الحركة". ثم

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٣٥١، والتذكرة في القراءات ٢/ ٣٨٤.

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه١٩٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٤، والبحر المحيط٦/ ٣٢٠.

(٣) هذا البيت نسب في شرح ابن السيرافي ٢٢٣/١ لقيس بن زهير العبسي، وكذلك في جمهرة الأمثال للعسكري٣٤٤/١. وفي خزانة الأدب: نسبه لعفيف بن رواحة العبسي ٣٦٨/٨.

(٤) هذا البيت ترويه المصادر دون نسبة له. ينظر: شرح القصائد العشر٣٦، وضرائر الشعر٤٥.

(٥) لا يعرف قائله، وهو في حجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٤، وضرائر الشعر ٤٥.

(٦) الكتاب ٣/ ٣١٦.

(٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٣/١.

(٨) ينظر: الحجة لابن خالويه ١٩٨ - ١٩٩، والحجة للفارسي ٤/ ٤٨٤، والمشكل٣٩١/١ - ٣٩٢.

بعد أن استشهد بآيات كثيرة على الفصيح الكثير فيه وهو الحذف، قال: "وهكذا وردت اللغة الفصيحة"(١).

وموقفه واضح كما نرى: يحاكم القراءة إلى الشائع المشهور الفصيح المطرد في القران واللغة، وهو الحذف، ولا يطعن على القراءة أو يردها، وإن نعتها بالقلة، وخرجها على القياس المرفوض، وهو أن اعتبار الجزم بالحركة على الأصل في هذه الأفعال المعتلة مرفوض، كون هذا الأصل قد خرج به الاستعمال المشهور فيها حال جزمها إلى حكم خاص، هو عدم اعتبار حركاتها في الجزم، فهي في حكم المعدوم، فتحذف عندئذ هذه الحروف التي تولدت منها تلك الحركات؛ لأنها قامت مقامها(٢)، ودلت على ما كانت تدل عليه.

ومع هذا الموقف فإن الذي يؤخذ على العلوي أنه لم يحاول أن يخرجها على وجه آخر لا تحمل فيه على الشذوذ والقلة، كما سنرى في الوجوه الأخرى، لأن القران بقراءاته يجب أن يحمل على أصح الوجوه، وعلى أعلاها حجة، وأفصحها بيانا. كلما أمكن ذلك، ووجد السبيل إليه، لا أن يخرج على القليل المستعمل، والشاذ النادر، والأصل المرفوض، ونحو ذلك.

وعلى العكس من موقف العلوي، وموقف من لم يحملوا هذه القراءة على هذا الوجه كما تقدم، نجد أبا حيان يذهب إلى استحسان هذا الوجه من بين سائر الوجوه التي قيلت فيها، فقال: "والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوما على لغة، وإن كانت قليلة"(٣) ثم رد موقف من لم يحملوها عليه، كونه عندهم ضرورة لا لغة - رد بأن ذلك ثابت بالنقل، فلا يلتفت إلى ما قالوه.

٢- أن الياء من (يتقي) في هذه القراءة ليست لام الفعل التي كانت قبل الجزم، وإنما هي كسرة القاف أشبعت بعد حذف الياء، فصارت ياء(٤). والفعل المعطوف عليه بالجزم (يصبر) يدل على ذلك. وإشباع هذه الحركات مستعمل في كلام العرب، قال الشاعر:

أقول إذا خرت على الكلكال ... يا ناقتي ما جلت من مجال(٥)

والأصل: الكلكل، لكنه أشبع حركة الكاف فنشأت الألف.

---

(١) المنهاج ١/ ٦٦٢ - ٦٦٣.

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) البحر المحيط ٦/٣٢١.

(٤) ينظر: الحجة لابن خالويه ١٩٩، والتبيان ٢/٧٤٤، ومغني اللبيب٦٢١.

(٥) هذا البيت لم نقف على قائل له. أورده ابن خالويه في الحجة ١٩٩، وهو أيضا في ضرائر الشعر ٣٣.

٣- أن (من) اسم موصول بمعنى الذي، والفعل بعده (يتقي) مرفوع على الأصل، فثبتت لذلك الياء. والمعنى: الذي يتقي. لكنه متضمن هنا معنى الشرط، وإذا كان كذلك، فإنه يكون بمنزلة الجزاء الجازم، بدليل أن كل واحد منهما (أي: من الشرط، ومن الموصول المتضمن له) يصلح لدخول الفاء في جوابه، تقول: الذي يأتيني فله درهم. كما تقول: من يأتني فله درهم. فتدخل الفاء في جوابهما سواء. ومن ثم عطف الفعل (يصبر) بالجزم، على توهم الشرط وأن الفعل (يتقي) مجزوم، فجزم لذلك. كما جزم (أكن) في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]. حين كان جواب التمني المعطوف عليه، في معنى الشرط[١].

وقد نسب أبو زرعة هذا التخريج للفراء، ولا وجود له في الكتاب المطبوع، ونسبه بعضهم للفارسي وهو الظاهر، لأنه في كتابه الحجة بنفس الألفاظ التي في كتاب أبي زرعة، ولم ينسبه الفارسي لأحد.

لكن هناك من المعربين من لم يستسغ هذه التأويلات والوجوه، فردها كلها مع الوجوه التي لم نذكرها لضعفها وتنزيها منا للقراءة أيضا من التعسف والتمحل الذي يظهر عليها. ومن هؤلاء مكي بن أبي طالب، فقد رد ما قيل فيها من وجوه جملة، باستثناء الوجه الثاني هنا فإنه لم يذكره، وربما لم يطلع عليه. فقال: "وإثبات الياء في (يتقي) مع جزم (يصبر) ليس بالقوي على أي وجه تأولته"[٢].

المسألة الرابعة: الموقف من تثنية (هذان):

في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

للقراء السبعة في قوله: "إن هذان" قراءات ثلاث: قرأ أبو عمرو بتشديد (إن) ونصب اسمها بالياء، أي: هذين، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم بتخفيف (إن) و(هذان) بالألف وتشديد النون، وقرأ الباقون بتشديد (إن) و(هذان) بالألف وتخفيف النون[٣]

وقد اقتصر موقف أكثر العلماء: قراء ونحاة ومفسرين، على توجيه هذه القراءات، فقالوا: إن قراءة أبي عمرو على الوجه المشهور في إعراب المثني وهو النصب بالياء اسما لـ (إن)، وقراءة ابن كثير وحفص - بتخفيف إن - هو على إلغاء عملها، فما بعدها مبتدأ وخبر،

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٤٤٨/٤، حجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٤ - ٣٦٥، والمشكل٣٩١/١، والتبيان ٧٤٤/٢.

(٢) المشكل ٣٩٢/١.

(٣) ينظر: السبعة ٤١٩، والوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية ٢٤٩.

واللام فارقة بينها وبين النافية، أو على مذهب الكوفيين أنها نافية واللام بمعنى إلا، والمعنى: ما هذان إلا ساحران. وقراءة الباقين - بتشديد (إن) و(هذان) بالألف - فيها أقوال كثيرة أشهرها عندهم: أنها على لغة بالحارث بن كعب وكنانه وخثعم وزبيد، في معاملتهم الاسم المثنى معاملة الاسم المقصور بحركات مقدرة في كل أحواله[1].

لكن رغم ذلك، فإن هناك من طعن على بعض هذه القراءات، أو نسب له الطعن فيها، أو فاضل بينها، فاستجاز منها ولم يستجز بعضها. أما بالنسبة لقراءة أبي عمرو فقد نسب له الفراء والزجاج والطبري وابن خالويه وغيرهم[2] أنه قرأ بما قرأ، اجتهادا منه ليوافق العربية، بناء على ما بلغه عن عثمان أن في القران لحنا أو غلطا ستقيمه العرب بألسنتها، أو عن غير عثمان أن هذه الآية وأخرى غيرها - تراها في المصادر التي نحيل عليها - كتبت بالخطأ من قبل الكاتب، فخالف عند ذلك وقرأ بما يوافق العربية - ونحن نستغفر الله من هذا القول المقول به في كتابه، ونبرئ منه عثمان وصحابة رسوله - وأنه أيضا - أي: أبا عمرو - رد قراءة ابن كثير وعاصم والجماعة من أجل ذلك حتى قال: إني لأستحي من الله أن أقرأ "إن هذان" والقران أنزله الله بأفصح اللغات[3]. كما حكاه أبو القاسم الغزنوي والقرطبي.

ولا أدري كيف ساغ لمثل هؤلاء الأعلام أن يضمنوا بمثل هذه الروايات كتبهم دون نظر فيها أو تمحيص، وهي لا يقبلها عقل، ولا يصدقها منطق سليم، ثم مع ذلك يبنون عليها مواقفهم وطعونهم. وكان الأحرى بهم مع عظم قدرهم وشهرة علمهم أن يقفوا عندها وقفة العالم المدقق الثبت. وقد يكون ابن خالويه أحسنهم موقفا؛ كونه حاول أن يتأول للرواية المنسوبة لعثمان وجها مع تسليمه بها أيضا، فقال: "فإن قيل: فعثمان كان أولى بتغيير اللحن، فقل: ليس اللحن هاهنا أخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم"[4].

وقد رد هذه الروايات جماعة، منهم: أبو بكر بن الأنباري، وقوام السنة الأصبهاني، والإمام فخر الدين الرازي، وغيرهم[5]. ردوها بما ملخصه: أن هذه الروايات لا يصححها أهل النظر، وانه لا يمكن عقلا أن الصحابة - وهم الأئمة القدوة - يسكتون عن خطأ علموه

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٤٣ - ٤٤٤، وإعراب النحاس ٣/ ٤٣ - ٤٦، والحجة لابن خالويه ٢٤٢ - ٢٤٣، والكشاف ٣/ ٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٠٦ و٢/ ١٨٣ - ١٨٤، ومعاني القران للزجاج ٣/ ٣٦٢، وجامع البيان للطبري١٨/ ٣٢٩.

(٣) ينظر: باهر البرهان ٢/ ٩٠٩، والجامع لأحكام القران ١١/٢١٦.

(٤) الحجة لابن خالويه٢٤٤.

(٥) ينظر: إعراب القران لقوام السنة الأصبهاني٢٢٩، ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي) ٢٢/ ٦٥.

ISSN: 2410-1818

في القران ثم يفوضون أمر إصلاحه لمن بعدهم، وأننا لو جرينا مع هذه الروايات وسلمنا بها فقد سلمنا بجرم عظيم ينافي عصمة القران المحفوظ بوعد الله، وهو القول باللحن والخطأ فيه.

وبناء على ما سبق بنى الفراء موقفه من قراءة أبي عمرو، فعقبها بقوله: "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"[١] لأنها عنده خالفت الكتاب بناء على تسليمه باجتهاد أبي عمرو فيها على ما جاء في الروايات المتقدمة، وقد ترجم موقفه هذا الزجاج فتابعه فيه وهو أصرح منه عبارة فقال: "وأما قراءة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، فلا أجيزها؛ لأنها خالفت المصحف"[٢].

ومثل هذا يعد طعنا على قراءة مشهورة متواترة، ولا نعلم غيرهما طعن عليها حسب المصادر التي رجعنا إليها، وإنما اقتصر موقف العلماء من مفسرين ومعربين على توجيه هذه القراءات على نحو ما ذكرناه سابقا. ولذا يهمنا الآن أن نعرف موقف العلوي من هذه القراءات. وموقفه - للأمانة - لم يخرج عن موقف هؤلاء الذين انصرفوا إلى توجيهها، فقد استشهد بها أولا على اللغات المحفوظة عن العرب في اسم الإشارة المثنى، ثم أخذ بعد ذلك في توجيهها، وهذا نص كلامه:

"... وأما (ذان) - بتشديد النون وتخفيفها فيهما - للمذكرين. وفيه لغتان: إحداهما: - وهي الأكثر المطردة - وهو استعمالها بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، وهي المستعملة كثيرا. وثانيهما: - وهي قليلة - أن تكون مستعملة في جميع الأحوال بالألف، وعلى هذا قراءة الجماعة في نحو قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾.

وقد اختلف في توجيه هذه القراءة، فأما قراءة أبي عمرو، فإنها واردة على المستعمل كثيرا، وهو القلب. والأحسن في تمشية هذه القراءة [يقصد قراءة الجماعة بتشديد إن] أن يقال: إن هذه التثنية غير حقيقية؛ لأن صورة المفرد منها غير محفوظة، فكلما كان الأمر فيها كما قلناه، لا جرم اجتمع عند التثنية ألفان، لكن حذف ألف التثنية؛ لأن المحافظة على ألف التثنية إنما تكون في التثنية الحقيقية، فأما في هذه فلا. فلهذا كان على حالة واحدة في جميع أحواله، وكان الإعراب فيه محلا، لا لفظا"[٣].

---

(١) معاني القران للفراء ١٨٣/٢.

(٢) معاني القران وإعرابه للزجاج ٣٦٤/٣. وينظر تهذيب اللغة للأزهري، فقد نقله عنه بالحرف ٤٠٧/١٥.

(٣) المنهاج ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.

ISSN: 2410-1818

ونلاحظ من توجيهه أنه لم يأخذ فيه بمذهب الفراء، وهو أن (هذان) أصله (هذا)، ثم زيدت عليه نونا فقط لإفادة التثنية، والألف فيه أصلية، كما زيدت على (الذي) نونا لإفادة الجمعية(١). ولا بمذهب ابن كيسان: أنه لما كان في المفرد بصيغة واحدة: رفعا ونصبا وجرا، جعل في التثنية كذلك لا تتغير حاله، فهو كالمفرد مبني، وهو قريب من مذهب الفراء(٢). ولا بمذهب أبي علي الفارسي؛ لأن المحذوف عند الفارسي ألف (هذا) عكس العلوي(٣)، وهو أيضا مثنى عند الفارسي تثنية حقيقية، والألف فيه ألف التثنية بدليل انقلابها ياء في الإعراب، وألف (هذا) أصلية لا تقلب. كما أنه لم يقتصر على القول المشهور المرتضى عند جمهور العلماء أنه على لغة بالحارث بن كعب وكنانة وخثعم وزبيد في معاملتهم الاسم المثنى معاملة الاسم المقصور في جميع أحواله بحركات مقدرة. وإنما جمع توجيها مركبا من هذه المذاهب والأقوال جميعها. وبيان ذلك على النحو الآتي:

ذكر أن تثنية (هذان) غير حقيقية؛ لأن صورة المفرد غير محفوظة. وهذا يعني أن شرط التثنية الحقيقية أن يكون للمثنى مفرد محفوظ، وأن يسلم بناؤه عند تثنيته بزيادة الألف والنون أو الياء والنون، وعليه فلو قلنا: إن (هذان) مفرده (هذا)، فإن تثنيته تكون غير حقيقية، لأن الألف فيه هي التي في المفرد، وليست ألف التثنية، وإذا قلنا: إن الألف فيه للتثنية، فصورة المفرد منه عندئذ غير محفوظة. وكلامه إلى هنا سليم بشرط أن التثنية غير حقيقية، وهذا يصح أن يحمل على مذهب الفراء أو ابن كيسان؛ لأن تثنيته على مذهبيهما غير حقيقية. لكنه بعد ذلك يقول: إنه مثنى، واجتمعت فيه عند التثنية ألفان: ألفه الأصلية وألف التثنية، فعلى هذا فتثنيته إذن حقيقية؛ لأن المفرد قد سلم بناؤه بدليل أنها التقت فيه ألفان. وهذا هو مذهب الفارسي؛ لأن التثنية عند الفارسي حقيقية؛ ولا يضر بعد ذلك أن يختلف معه في أيهما حذف من الألفين، لأن الحذف اقتضته علة الساكنين؛ فأيهما حذف فهو في اعتبار الموجود. ثم بعد أن أثبت أنه مثنى اجتمعت فيه ألفان، وحذفت منه ألف التثنية، ضم إلى ذلك على طريقة التعليل - القول المشهور في توجيه التثنية في قراءة من شدد نون (إن)، فقالوا: إن التثنية في هذه القراءة واردة على لغة من يعاملون المثنى معاملة الاسم المقصور في جميع أحواله بالألف رفعا وخفضا ونصبا، فيكون الإعراب فيه تقديرا.

(١) ينظر: معاني القران للفراء٢/١٨٤.

(٢) ذكره تلميذه أبو جعفر النحاس في إعراب القران ٣/٤٦.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي٥/٢٣١.

وهذا الأخير الذي أضافه لا يصلح في التوجيه إلا مع قراءة الجماعة بتشديد (إن) و(هذان) بالألف ونون مخففة. أما مع قراءة من خففها، فأبطل عملها - وهي ما يصلح معها كلامه بخصوص التثنية والتقاء الألفين - فلا يستقيم معها هذا الكلام الأخير، كون (إن) فيها مخففة، فما بعدها مبتدأ وخبر، واللام فارقة. ولهذا قال الأخفش: من خفف (إن) ألغاها، ومن شددها فعلى لغة بالحارث، وهو أيضا ما قاله الفارسي[١].

وهذا يحتمل عندنا أحد أمرين: إما أن العلوي وجه هذه القراءات الثلاث جميعها، ولكن النساخ هم من خلطوا التوجيهات، فأدخلوا بعضها على بعض، فبدا التوجيه في هذه الصورة التي رأيناها. وهذا أقوى الاحتمالين؛ لأن الكتاب حقق على نسخة فريدة، فلو كان له أكثر من نسخة لحلت الإشكالية.

والاحتمال الثاني: أن يكون ذلك من العلوي نفسه. وهذا أضعف الاحتمالين، لأن مكانة العلوي العلمية ترده، لأنه تخليط يستبعد أن يقع من عالم مدقق في شهرة العلوي العلمية، وتحقيقاته الدقيقة.

المسألة الخامسة: الموقف من الفصل بضمير الفصل بين الحال وصاحبها:

قوله: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨].

قرأ محمد بن مروان وغيره من القراء غير السبعة هذه الآية بنصب (أطهر). واختلف حولها النحويون: فالبصريون ردوها[٢] لأنها في المصحف والقراءات المشهورة بالرفع خبرا لـ (هن) على الفصيح المشهور، وفي هذه القراءة يتخرج النصب فيها على الحال، و(هن) على ضمير الفصل، وضمير الفصل لا يقع بين الحال وصاحبها، وإنما يقع بين المبتدأ والخبر وما في حكمهما إذا كانا معرفتين. وأجاز ذلك الكوفيون على مذهبهم من أنه مسموع من العرب، وخرجوه على الوجه الذي رده البصريون، فجعلوا انتصابه على الحال بما في اسم الاشارة من معنى الفعل أو بما يسمونه بالتقريب، وجعلوا (هن) فصلا بمنزلتها مع كان، في نحو: كان زيد هو أطهر من عمرو[٣]. وهذه المسألة يطلقون عليها مصطلح التقريب[٤].

---

(١) ينظر: معاني القران للأخفش ٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤، والحجة للفارسي ٥/ ٢٣١.

(٢) ينظر: المحتسب ٣٢٤/١، والمشكل١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: الكتاب٣٩٦/٢ - ٣٩٧، ومعاني القران للأخفش ٣٨٦/١، والمقتضب ١٠٥/٤، وجامع البيان للطبري٤١٥/١٥، ومعاني القران وإعرابه للزجاج٦٧/٣ - ٦٨. وإعراب القران للنحاس ٢٩٥/٢ - ٢٩٦.

(٤) ينظر مصطلح التقريب وشرحه في: معاني القران للفراء ١/ ١٢، ١/ ٢٣١ - ٢٣٢، ٢/ ١٦٨.

وأكثر النحاة والمفسرين في هذه القراءة على موقف البصريين أن ذلك لا يجوز، ولكنهم نسبوا تلحينها لسيبويه مباشرة[1]، كما نسبوه لأبي عمرو أيضا. فبدا الأمر أن فيها طعنين من علمين كبيرين، يقفان على قمة المذهب البصري. ولكن بالرجوع إلى كتاب سيبويه تبين لنا أن سيبويه لم يطعن عليها بما نسب له، وإنما حكى ذلك عن يونس بصيغة الزعم أن أبا عمرو لحنها، وحكى أيضا عن شيخه الخليل أنه استعظمها. وهذا كلامه: "...وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا [يقصد بين النكرتين] بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو راه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم"، فنصب. وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم؛ جعلهم هو فصلا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت لغوا"[2].

وظاهر من كلام سيبويه أنه يفسر كلام أبي عمرو وما قصده من قوله: لحن. على أنه أراد الوقوع في الخطأ حين نصب، لا أن سيبويه هو من لحنه بذلك، ومن ثم ليس صوابا ما ينسب له في كثير من المصادر من تلحين هذه القراءة. وهذا ليس دفاعا منا عن سيبويه، وإنما هو ما تقتضيه الأمانة العلمية من تصحيح الأقوال، ونسبتها إلى أصحابها، وبيان الصواب من الخطأ فيها. وهذا بخلاف موقف المبرد فإنه لم يكتف بتلحينها حتى فحشها وطعن على ابن مروان فقال: "وأما قراءة أهل المدينة "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"[3].

وموقف العلوي هنا لم يخرج عن موقف هؤلاء العلماء في متابعتهم للبصريين في عدم جواز النصب، كما لم يخرج عن موقفهم في نسبة التلحين إلى سيبويه وأبي عمرو. وذلك - بحسب ما ظهر لنا - أن هذه المصادر اعتمدت في النقل على بعضها، ولم تعد للكتاب مباشرة، فكرر متأخرها ما وقع فيه متقدمها. والعلوي استشهد بهذه القراءة على الشرط الرابع في ضمير الفصل، وهو توسطه بين المبتدأ والخبر، ولكن على طريقة التنبيه، لا الاستدلال. فقال: "فإن كان توسطه بين الحال وصاحبها فلا يعد من هذا الباب، كقولك: هذا زيد قائما، فلا وجه للنصب بحال، وكقراءة من قرأ: "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" بالنصب. وهي

---

(١) ممن نسبه له: الزجاج: معانيه ٣/ ٦٧، والنحاس: إعرابه ٢/٢٩٥، وابن جني: المحتسب ١/ ٣٢٤، والكشاف٢/٢١٤، والمحرر الوجيز٣/ ١٩٤، والبحر المحيط ٦/ ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) المقتضب ٤/١٠٥.

محكية عن ابن مروان قال سيبويه: أما ابن مروان فقد احتبى في لحنه، وقال أبو عمرو بن العلاء: من قرأها بالنصب فقد تربع في لحنه"[١].

ولكن هناك من النحويين من حاول أن يلتمس لهذه القراءة وجها، يخرجها عليه، لا يكون معه الضمير (هن) فصلا. وهو موقف يختلف عن موقف كثير من هؤلاء الذين اكتفوا بالتقليد والمتابعة للبصريين دون محاولة نظر. ومن هؤلاء ابن جني، قال معقبا ما نقلناه من كلام سيبويه سابقا: "وإنما قبح ذلك عنده [يقصد سيبويه] لأنه ذهب إلى أنه جعل (هن) فصلا، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما: مبتدأ وخبر... وأنا أرى من بعد أن لهذه القراءة وجها صحيحا، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرا لـ (بناتي)، كقولك: زيد أخوك، وتجعل (أطهر) حالا من هن أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائما أو جالسا، أو نحو ذلك. هذا مجازه"[٢].

ونحن نرى هنا كيف يعتد ابن جني بهذا التوجيه ويعبر عن موقفه فيه بـ (الأنا) الاعتدادية في مقابل ما رواه سيبويه من لحنها. وحق له ذلك؛ لقلة من حاول هنا الخروج على التقليد والاتباع إلى الاجتهاد والنظر والتأويل. والوجه الذي خرجها عليه هو: أن يكون هؤلاء مبتدأ، ويكون: (بناتي - هن) جملة من مبتدأ وخبر، هي خبر المبتدأ الأول. و(أطهر) حالا من بناتي أو من هن. كقولك: هذا أخي هو قائما[٣]. فإن جعل أخي بدلا لم يصح هذا التوجيه لأنه يعود فيه الضمير فصلا. ومع هذا التكلف والضعف الذي يبدو على هذا التوجيه، فإنه محاولة قيمة لو وجد مثلها.

المسألة السادسة: الموقف من همز كلمة (معايش):

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعرف: ١٠][٤].

قرأ السبعة (معايش) بالياء عدا خارجة عن نافع فإنه همز هذه الياء (معائش) وقرئت كذلك من غير السبعة. وقد وقف منها بعض النحويين موقفا أشد مما مضى في المسائل المتقدمة، وفي المقابل وجد من يحتج لها، وينتصر ويدافع عنها، في مقابل الطاعنين، وآخرون

---

(١) المنهاج ١/ ٥٠٩.

(٢) المحتسب ٣٢٥/١.

(٣) ينظر: الكشاف ٤١٤/٢. وينظر: إعراب الشواذ للعكبري ٦٦٨/٢. فقد أورد وجها غير هذا، ولكنه أضعف منه.

(٤) وينظر: السبعة ٢٧٨، والكامل في القراءات ٣٨٢.

توسطوا بين الفريقين، فكان التأويل وتلمس السلامة من الوقوع في الطعن مذهبا لهم فيها. وتفصيل ذلك على ما يأتي:

فيما مضى وهنا أيضا ينسب الطعن دائما إلى جماعة البصريين، والحق أن ذلك لا يدخل فيه متقدموهم كالخليل وسيبويه؛ بالدرجة التي يدخل بها من جاء بعدهم من الشيوخ في القرن الثالث. أما هنا، فشهد شاهد منهم - وهو الزجاج - فقال: "وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ"(١). وعبارته على هذا الوجه من التعميم لا يمكن التسليم بها دون نظر، كما أن تزعيمه لهم يعني عدم موافقتهم.

أما سيبويه فلم يستشهد بهذه القراءة رغم أنه اتخذ كلمة (معايش) مثالا للجمع الصحيح، في ما الياء في مفرده أصلية لا زائدة، وكررها كثيرا(٢)، واستشهد للخطأ في هذا الباب بكلمة (مصائب) وغلط من همزها. وهذا الموقف لا يمكن أن يعد لا مع ولا على هذه القراءة؛ لأن الموقف من اللغة شيء، ومن القراءة شيء آخر. ولا نحسب أنه كان يجهل هذه القراءة وإنما هو يتجنب أن يصطدم معها فيما يقرره من أحكام في هذا الجمع، فيصير عند ذلك بين إما الطعن، وإما القبول، ومن ثم انخرام القاعدة. بينما تلميذه الأخفش - مع اتساع مذهبه - فإنه قد ضاق عنها واسترذأها فقال: "وقد همز بعض القراء وهو رديء"(٣). وبهذا أسس الأخفش لتلامذته الطعن عليها، فظهر عند أبي عثمان المازني على أشده، وورثه عنه تلميذه المبرد. ومن بعده انقسم الموقف لدى اتباع هؤلاء الشيوخ، من تلامذتهم أوائل البغداديين - كما سنرى عند الزجاج ومن جاؤوا بعده - بين متابع ومتأول ومتقبل.

أما المازني فقال: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليه، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا"(٤). وبنفس هذه الكلمات ونفس الألفاظ ونفس الطعن على نافع رد تلميذه المبرد هذه القراءة إلا أنه استبدل كلمة خطأ بغلط(٥).

---

(١) معاني القران للزجاج٢/٣٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٥٤ - ٣٥٦.

(٣) معاني القران للأخفش ١/٣٢٠.

(٤) المنصف لابن جني ٢/٣٠٧.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ١٢٣.

أما الكوفيون فلم ينسب لهم في الجواز هنا مذهب على غرار المسائل الماضية، ولكن لهم مواقف منها فردية أشهرها موقف الفراء، فقد ذكر أن الأصل فيها عدم الهمز لأن معيشة (مفعلة) الياء أصلية، أي: عين الكلمة، وإنما يهمز في جمع هذا الباب، ما هي في مفرده زائدة، ثم قال: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف... وقد همزت العرب (المصائب)، وواحدتها (مصيبة). شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"[١].

وبهذا يعد موقف الفراء أول موقف في الاحتجاج للقراءة والدفاع عنها، أخذ به من بعده: متأولون ومدافعون، كالزجاج، والطبري وابن جني، ومكي، والزمخشري، وأبي حيان وغيرهم، ممن تأولها على التشبيه بفعيلة[٢].

كما يعد موقف أبي حيان من بين هؤلاء الموقف الثاني في الدفاع عن هذه القراءة، فقد رد على المازني ما قاله فيها وطعن به على نافع، ثم قال: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة.... وكثير من هؤلاء القراء يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم"[٣]. ومن غير هؤلاء هناك من خلط بين الموقفين السابقين: فغلطها أولا، ثم تأول لها ثانيا، فخلط عملا صالحا وآخر سيئا[٤].

وآخرون أصروا على موقف أولئك البصريين، فساروا عليه، والغريب أن من بين هؤلاء من لا يتوقع ذلك منه، كالأئمة القراء. وهؤلاء عموما هم: أبو بكر بن مجاهد صاحب السبعة، وأبو جعفر النحاس، وابن يعيش النحوي، والقرطبي، والدمياطي صاحب الإتحاف[٥].

أما موقف الإمام يحي بن حمزة العلوي - وهو الذي يهمنا هنا بعد استعراض هذه المواقف - فإنه الموقف المعهود منه غالبا، وهو الاحتكام إلى اللغة والقياس دون رد أو طعن، ولكنه لم يصرح بالقراءة وإنما ألمح إليها فقال: "وقد حكي عن أبي إسحاق الزجاج أنه همز المصائب، بناء على أن أصلها الواو، تشبيها بياء: رسائل وصحائف. وهذا هو الوجه لمن همز في (معائش)، وكلاهما خلاف القياس"[٦].

---

(١) معاني القران للفراء ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) ينظر: معاني القران للزجاج ٢/ ٣٢١، وجامع البيان للطبري٣١٦/١٢، والخصائص٣/ ١٤٤ - ١٤٥، والمشكل٢٨٤/١، والكشاف٨٩/٢ - وأيضا ٢/ ٥٧٤، والبحر المحيط ٥/ ١٥، والدر المصون ٥/ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٥.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز٣٧٧/٢، والتبيان ١/ ٥٥٨.

(٥) ينظر: السبعة ٢٧٨، وإعراب القران للنحاس ١١٥/٢، وشرح المفصل ٤٧٤/٥، والجامع لأحكام القران ١٦٧/٧، واتحاف فضلاء البشر ٢٨٠.

(٦) المنهاج ٤٣٣/٢.

هذا هو موقف العلوي من هذه القراءة أن الهمز خلاف القياس، وهو ما قاله فيها كل من تأولها على التشبيه ودافع عنها ممن تقدم ذكرهم آنفا: الفراء ومن تابعوه. إلا أن العلوي خالفهم في أنه لم يحملها على التشبيه، كما خالف غيرهم في الطعن عليها، فلم يطعن فيها طعنهم.

وإذا عدنا بالذاكرة هنا إلى مواقفه في المسائل المتقدمة، سنجد أن العلوي قد لجأ إلى التأول في المسألة الأولى، وإلى تضعيف الفصل بالمفعول - كالمتقدمين ومن تبعهم من المتأخرين - في المسألة الثانية. لكنه لم يتجاوز ذلك إلى الطعن عليها وردها، وفي الثالثة حاكم إثبات الياء مع الفعل المضارع المجزوم إلى القياس الصحيح والاستعمال الشائع الفصيح، وهو الحذف، ولم يرد القراءة وإنما حكم عليها بالقلة. وفي الرابعة اقتصر موقفه على توجيه التثنية في اسم الإشارة، ولم يأخذ بموقف الفراء فيها أو الزجاج، في عدم استجازة بعضها. وفي الخامسة حكى طعن سيبويه عليها وأبي عمرو، وقد بينا الموقف الصحيح لسيبويه أنه ناقل لذلك لا قائل به، لكن العلوي لم يتأول للقراءة أو يوجهها وإنما اقتصر موقفه على ما حكاه من تلحينها. وفي هذه المسألة الأخيرة رأيناه يحتكم في همز معايش إلى القياس المطرد في هذا الجمع الذي تكون الياء في مفرده أصليه، فحكم بأن الهمز فيه خلاف القياس ولم يزد على ذلك.

ومما تقدم يتبين لنا أن موقفه الأصيل في هذه القراءات هو القبول بها على أي وجه من هذه الوجوه المذكورة آنفا، من غير طعن عليها أو ردها، أو طعن على من قرأ بها. وهو خلاف ما رأينا ه من موقف بعض المتقدمين وبعض المتأخرين في الطعن عليها وعلى من قرأ بها. وهذه النتيجة تؤكد ما كشف عنه المبحث الأول، وتقرر من موقفه معنا هناك.

الخاتـمة

بعد هذا التطواف الذي أمضيناه مع الإمام يحيى بن حمزة العلوي في كتابه المنهاج، وما تجشمناه في ذلك من الصعاب، لا سيما في المبحث الثاني الذي اقتضى أن نقف على أكبر عدد ممكن من مواقف النحويين حتى يتضح لنا موقفه بينهم من تلك القراءات - خلصنا إلى النتائج الآتية:

١- كشف لنا منهج العلوي في نسبته للقراءات أن اهتمامه فيها كان منصبا على الشاهد فيها، ومن ثم أغفل نسبة ما يربو على النصف من القراءات التي أحصيناها له، لكنه من جهة كان يعنى ببيان نوع هذه القراءات وإن لم يعزها، ولذلك تكررت عنده عبارات: السبعة، والسبعة المشهورة، أو بالنفي " مقروءة في غير السبعة " ونحو ذلك - كثيرا. وهذا الموقف أكد إيمانه

بشهرة هذه القراءات السبع وتواترها، وتقديره لأصحابها، وهو موقف يختلف عن موقف كثير من النحاة الذين لم يسلموا بتواترها وطعنوا على أصحابها.

٢- كما كشف لنا البحث أن العلوي قد استشهد بجميع هذه القراءات في معظم أبواب الكتاب ومسائله، واحتج بها وانتصر من خلالها للآراء التي كان يذهب إليها ويختارها، وقد أكد البحث أنه في هذا الموقف يذهب مذهب المتأخرين ممن توسعوا في الاستشهاد بها، أمثال ابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم.

٣- أوضح البحث أن موقف العلوي منها لم يقتصر على الاستشهاد بها فحسب أو الاحتجاج، بل وجه عددا كبيرا منها - كما رأينا - توجيها دقيقا مفصلا، حتى إنه كان يتوسع في بعضها فيورد الخلاف النحوي في المسألة من مسائل النحو، كلما وافق ذلك وجها من الوجوه المحتملة في القراءة التي يوجهها.

٤- وكشف لنا البحث أيضا أنه كان يستند في توجيهه للقراءات الواردة في الآية، على جملة من المعايير أهمها: المعنى والسياق ومقصدية الآية. ومن ثم كان يرجح وجوها ويرد أخرى على هذه الأسس، ولم يستأثر التوجيه النحوي الخالص المحض بموقفه في ذلك إلا نادرا.

٥- كما تبن لنا من توجيهه، وما كان يذهب إليه من وجوه في تلك القراءات محتملة، أو خلاف بين النحاة في أحد تلك الوجوه - أن مذهبه يقوم بالأساس على النظر والترجيح والاختيار، لا على المتابعة والتقليد، فتارة يأخذ برأي سيبويه وأصحابه، وتارة يخالفهم، وفي أخرى يأخذ باستدراكات المتأخرين وشروطهم في المسألة التي تنازعها الخلاف بين المتقدمين...الخ.

٦- وكشف البحث أن العلوي كان يخفق في بعض توجيهاته فلا يوفق فيها، وذلك قليل جدا مقارنة بما وفق فيه. بل بما - ربما - فاق غيره دقة وتدقيقا وتوفيقا فيه. والكمال محصور في حق الله.

٧- وتأكد لنا من خلال القراءات التي دار الخلاف حولها أن موقفه منها في الغالب الأعم كان يقوم على الاحتكام إلى القياس الصحيح، المشهور فيها والفصيح، ثم بعد ذلك إما يتأولها، أو يحكم عليها بمخالفته دون طعن أو رد، أو يحكي ما قيل فيها من حكم ولا يعلق عليه لا سلبا ولا إيجابا، وقد يفهم هذا بأنه تحرز منه وعدم موافقة وقد يفهم بالعكس، أو أنه قد يضعفها ولكن لا يغالي في ذلك، وهذا الأخير هو الأقل في مواقفه جميعها. وذلك يعني أن موقفه الأصيل فيها هو القبول بها من غير طعن عليها أو على من قرأ بها.

٨- وفي غير ما يخص العلوي، كشف البحث أن الكوفيين كما البصريين لم يكونوا أقل طعنا على هذه القراءات بل هم في ذلك سواء من خلال ما رأيناه من موقف الفراء في أكثر تلك القراءات، وأن شيوخ القرن الثالث الهجري من البصريين وتلامذتهم أمثال المازني والمبرد والزجاج هم من أكثر هؤلاء النحاة طعنا على القراءات، وأقساهم عبارة فيها.

٩- وكشف البحث أن بعض المتأخرين ربما فاقوا أولئك المتقدمين طعنا عليها، إذ ذهبوا إلى عدم التسليم بتواترها، وهذا الموقف بنوه منها - حسب ما ظهر لنا من طعنهم - على التسليم بأن الأمر فيها أخذ بالاجتهاد والنظر لا بالرواية والتواتر والسند، ومن ثم رأينا من يقترح منهم على بعض هؤلاء القراء السبعة وجوها في قراءته لو أنه قرأ بها لكان أفضل.

١٠- وأثبت البحث عدم دقة قول من قال: إن حمزة جر (الأرحام) في قراءته عطفا على الضمير، بناء على مذهب الكوفيين في النحو لأنه كان كوفيا. ذلك أن حمزة توفي (١٥٦هـ) ولم يكن قد ظهر للكوفيين في هذا الحين مذهب في النحو بالمعنى الأصيل للكلمة على القول الراجح عند المحققين، وهذه المسألة من مسائل الخلاف التي اشتهرت بين المذهبين، فزمنها متأخر.

١١- أكد البحث أن الطعن على القراءات المشهورة لا ينبغي الالتفات إليه لأنه طعن في المتواتر، وأن القول بعدم التسليم بتواترها أخطر من ذلك بكثير؛ لما يترتب عليه من عدم صحة التعبد بها وغير ذلك مما يرتبه عليها العلماء من أحكام.

المصادر والمراجع:

١) إعراب القران للنحاس: أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

٢) إعراب القراءات الشواذ للعكبري: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧ - ١٩٩٦.

٣) إعراب القران للأصبهاني: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥)، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ط ١، ١٤١٥ - ١٩٩٥ .

٤) الأصول في النحو لابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

٥) ألفية بن مالك في النحو والصرف: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢)، توزيع دار التعاون، مكة المكرمة. د. ت

٦) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧) تح: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق. (د. ت)

٧) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.

٨) باهر البرهان في معاني مشكلات القران: أبو القاسم محمود بن أبي الحسن الغزنوي، الشهير ببيان الحق (ت بعد ٥٥٣هـ)، تح: سعاد صالح بن سعد بابقي، الناشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.
٩) البحر المحيط لأبي حيان: أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ.
١٠) البرهان في علوم القران للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسي البابلي الحلبي وشركاه بمصر، ط ١، ١٣٧٦ - ١٩٥٧.
١١) تهذيب اللغة للأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
١٢) التبيان في إعراب القران للعكبري: أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبد الله الحسين (ت٦١٦هـ)، تح: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه بمصر، ١٩٧٦.
١٣) التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون: طاهر بن عبد المنعم (ت ٣٩٩)، تح: أيمن رشدي سويد، جدة، ١٤١٢ هـ.
١٤) جمهرة الأمثال للعسكري: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨.
١٥) جامع البيان في تأويل القران للطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م.
١٦) الجامع لأحكام القران للقرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١)، تح: احمد البردوني، إبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ - ١٩٦٤.
١٧) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط ٤، ١٤٠١ هـ.
١٨) الحجة للقراء السبعة للفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤١٣ - ١٩٩٣.
١٩) جامع البيان في القراءات السبع للداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت ٤٤٤)، الناشر: جامعة الشارقة الإمارات، ط ١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م. (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، مكة المكرمة)

٢٠) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبن البطليوسي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. (د. ت)

٢١) حجة القراءات لابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد زنجلة (ت٤٠٣)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٢) الخصائص لابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت. (د. ت)

٢٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: محمد نبيل طريفي، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين: أحمد يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. (د. ت).

٢٥) درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م.

٢٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد: أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤) تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٧٢.

٢٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

٢٨) شرح القصائد العشر: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ..

٢٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة - دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢ - ١٩٨٢.

٣٠) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، وراجعه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤م.

٣١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تح: خالد عبد الكريم، مطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.

٣٢) شرح المفصل لابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٣) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨)، تعليق وتصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
٣٤) طبقات المفسرين للداودي: محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
٣٥) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣)، عنى بنشره براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢ هـ.
٣٦) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار للعطار: أبو العلاء الحسن بن أحمد (ت ٥٦٩)، تح: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، جدة، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٣٧) كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د. ت)
٣٨) الكامل في القراءات للهذلي: أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن عقيل الهذلي (ت٤٦٥)، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م.
٣٩) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٧ - ١٩٩٧.
٤٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
٤١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.
٤٢) معاني القران للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧)، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. (د. ت)
٤٣) معاني القران للأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت ٢١٥)، تح: د. هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي - مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١١ - ١٩٩٠م.
٤٤) معاني القران وإعرابه وبيانه للزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن سهل السري (ت ٣١١)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
٤٥) المبسوط في القراءات العشر لابن مهران: أبو بكر أحمد بن الحسن بن مهران (ت ٣٨١)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١.
٤٦) المقتضب للمبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت. (د. ت)

٤٧) مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط ٢، ١٩٦٠.

٤٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢)، تح: علي النجدي - وعبد الحليم النجار - وعبد الفتاح شلبي، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.

٤٩) المنصف لابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابلي، مصر، ط ١، ١٣٧٣ - ١٩٥٤.

٥٠) مشكل إعراب القران للقيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تح: د. صالح حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.

٥١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: القاضي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ - ٢٠٠١.

٥٢) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): الإمام محمد بن عمر التيمي المعروف بفخر الدين الرازي، (ت٦٠٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠م.

٥٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨)، تح: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ .

٥٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥.

٥٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩)، تح: د. هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط ١، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩م.

٥٦) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (ت ٤٤٦)، تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.

٥٧) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥)، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م .